تعليل عمل الحروف المختصة بين التشبيه والاقتران

حسن خميس الملخ*

ملخـص

انبنى البحثُ على أن بعض العلل تفسيراتٌ اجتهادية يمكن إعادةُ النظرِ في وثاقتها، ولا سيما علل عمل الحروف المختصة؛ ذلك أن تعليلَ عمل الحروف العاملة بالاختصاص مفارقٌ لِصفَتَي الجمعِ والمنْعِ في بناء النّظرية وتفسيرها، كما أن تعليلَ اختصاص بعض الحروف العاملة، مثل: "إن وأخواتها" بالشبه اللفظي والمعنوي بالفعل الماضي غير دقيق؛ لهذا اقترح البحثُ تعليلاً أكثر دقّةً، مؤداه الأخذُ بما أشار إليه بعض النحاة بمبدأ المخالفة اللغوية لتحقيق الفصل والفرق بين العوامل المقترنة بالاسم أو بالفعل المضارع، أو بالجملة الاسمية، ليكون الاقتران بديلاً عن الاختصاص، وليكون تحقيق الفرق بالمخالفة بديلاً عن الشبه، ذلك أن البحثَ بين أن الاقتران بالمخالفة علّةٌ تعليميةٌ مطّردةٌ، تنأى بالنحو ومتعلميه عن التزيد في التعليل، والتكلّف في التقدير، والبعد في القياس.

الكلمـات الدالـة: النحو العربي، نظرية عمل الحروف المختصة، التعليل.

المقدمـة

تجاوز جمهور نُحاة العربية في تقنينهم لأنحائها إفراداً وتركيباً وصفَ لغة العربِ إلى تعليل أبنيتها وتراكيبها بتفسيرات مختلفة متباينة، تهدفُ في مجملها إلى تسويغ أحكامِ النحوِ والصرف، وربط مسائل الباب الواحد في النحو أو الصرف من جهة، والأبواب من جهة أخرى، فبنَوا ما يقرب من المنظومة التفسيرية التي أمدتْ أحكام النحو والصرف بسياجٍ، غيرِ ذي ضعف غالباً، من العلل التي اعتصموا بها في الدفاع عن أحكامهم، ومقولاتهم، وقد صدروا عن رؤية علمية دقيقة حين قرروا أن اللغةَ شيء، وتفسير أبنيتها وتراكيبها شيء آخر؛ فجاء النحو والصرف عملةً ذاتَ وجهين:

الوجه الأول: الأحكام الواصفة لمجرى كلامِ العربِ على مستوى البنية والتركيب.

والوجه الثاني: الأحكام المفسرة لمجرى كلام العربِ على مستوى البنية والتركيب.

وقد عبر الخليلُ بن أحمد الفراهيدي عن الوجهين عندما شبه الأحكام الواصفة للغة بدارٍ محكمة البناء، عجيبة النظمِ والأقسام، صح أنها بنيتْ عن حكمة لائحة. وشبه العلل الكاشفة عن حكمة بانيها بالعلل المحتملة للصواب ما دامتْ غير منْتَقَضة بعلَلٍ أخرى[1]، فهي تفسيراتٌ اجتهادية[2]، ثم قال: "فإن سنَح لغيري علّة لما علّلتُه من النحو هو أليق مما ذكرتُه بالمعلول، فليأت بها"[3]، وقد أكد ابن جني مبدأَ الاحتمال في التعليل عندما قال: "كُلٌ من فُرِقَ له عن علّة صحيحة وطريق نهجة كان خليلَ نفسه وأبا عمرو فكْرِه"[4]، وهذا يجعل من العلل في النحو العربي استبطاناً لحكمة الحقيقة اللغوية الناجزة، فجملة:

- **إن الحياةَ امتحانٌ.**

حقيقتُها وجود كلمة (إن) المختومة بالفتحة، ووجود كلمة (الحياة) المختومة بالفتحة، ووجود كلمة (امتحان) المختومة بتنوين الضم. وهذه الحقيقة بديعة جميلةٌ؛ ذلك أن الجمالَ والابتداع في اللغة يكمن في تعاضد الكلمات لأداء المعنى، لكن وراء ترتيبِ تعاضد كلمات الجملة بالبدء بحرف التوكيد والنصبِ (إن)، فمجيء كلمة (الحياة) اسماً منصوباً، ثم مجيء كلمة (امتحان) خبراً مرفوعاً حكمةً ما، يدل عليها التناسق الائتلافي – الصواب النحوي- بين إن واسمها وخبرها.

وقد أعاد جمهور النحاة هذه الحكمة إلى نظرية العامل، مع أن المتكلّم هو الذي ابتدع هذا التركيب؛ إلا أنه عاملٌ بالطبع والسليقة، أو هو عاملٌ بتطبيق قوانين النحو بعد تعلّمها، ففي الحالة الأولى يكون عاملاً من غير إدراك للحكمة أو للأسباب والعلل[5]، وفي الحالة الثانية يكون عاملاً بتوجيه من قواعد النحو وأحكامه؛ لهذا تجنب جمهور النحاة نسبةَ العمل إلى المتكلّم، وجعلوا الكلمات شخصيات اعتباريةً، يعملُ بعضها في بعضٍ وفْقَ رؤية عامة يتفقون في جمهورِهم على

* قسم اللغة العربية، كلية الآداب والعلوم، جامعة قطر، قطر. تاريخ استلام البحث 2009/3/19، وتاريخ قبوله 2010/1/13.

الأخذ بها، لكنهم قد يختلفون في تطبيقها، كما قد يختلفون في تعليل عمل بعضها في بعضٍ؛ فانقسمتْ نظريةُ العامل التفسيرية إلى قسمين غير متساويين:

الأول: العوامل والمعمولات.

والثاني: علل العوامل والمعمولات.

ففي جملة مثل:

- **إن السفر مدرسةٌ.**

يتفقُ النحاةُ على أن (إن) حرفٌ عاملٌ، و(السفَر) معمول لـ(إن)، لكنهم يختلفون في الخبر (مدرسةٌ): هل هو معمولٌ لحرف النصب (إن) أم أنه باقٍ على أصله الأول قبل دخول (إن) على الجملة إذ كان خبراً مرفوعاً للمبتدأ (السفر)، فإذا كان معمولاً لـ(إن) فقد جددت رفعه خبراً لها، كما قال البصريون، وإن كانت غير عاملة فيه، فقد استصحب حكمه الإعرابي من حالته التحويلية السابقة، كما قال جمهور الكوفيين[6] فتكون (إن) غير مؤثِّرة فيه.

ولعل هذا الخلاف هو السبب في اتفاق جمهورِ المعربين على إعراب (إن) حرفَ نصبٍ وتوكيد. فلا يقولون إنه حرف نصب ورفعٍ وتوكيد خروجاً من الخلاف بين البصريين والكوفيين.

فإذا كان القسم الأولُ من نظرية العامل -وهو الأقرب إلى بناء العوامل على الوصف الظاهري- قد وقع فيه الخلافُ؛ كان من البدهي أن يكون الخلاف في القسم الثاني -وهو القسم النظري- أكثر عمقاً وتشعباً حتى أصبح خلافاً جدلياً، سواء أكان علّة شَبه أم علةً لوجه الشبه[7].

والبحثُ يمتح من نظرية العامل رؤيةَ جمهورِ النحاة لعمل الحروف المختصة، وتعليل عملها؛ ليفحص وجاهةَ العلل التي قدمها جمهور النحاة في تعليل اختصاص الحروف العاملة بالعمل من جهة، ولعلل ذاك العمل من جهة أخرى؛ فيكون السؤالُ الرئيس للبحث:

هل تصمد عللُ اختصاصِ الحروف العاملة أمام المساءلة العلمية في ضوء اختصاصِ السين وسوف بالفعل المضارع مثلاً مع أنهما حرفانِ غير عاملين – كما يقولون- في الفعل المضارع، وفي ضوء اشتراك (لا) بين التأثير الإعرابي في نفي الجملة مثل (لا) النافية للجنس، و(لا) العاملة عمل (ليس)، والتأثير الإعرابي في الفعل المضارع المجزوم بـ(لا) الناهية مع أنها تأتي حرفَ نفيٍ مهملاً ينفي الجملة المبدوءةَ بالفعل المضارع؟ أم أن الاختصاص في حقيقته اقتران غير معجمي بين حرف لا معنى له في نفسه، واسمٍ أو فعلٍ مضارعٍ أو جملة أو عبارة؟

ويفضي إنضاج جوابٍ لسؤال البحث إلى ضرورة الإجابة عن الأسئلة الإشكالية الآتية:

أ- هل للقول بتضمين بعضِ الحروف العاملة مشابهةً عددية أو معنوية أو تصنيفية بالفعل نصيب من الصحة العلمية؟ فما مدى صحة قول جمهورِ المعربين في إعرابِ (إن): إن: حرف نصبٍ وتوكيد مشبه بالفعل مبني على الفتحة لا محل له من الإعراب.

ب- هل يصح قياس عمل حرف على حرف آخر مع اختلاف الكلمة المختص بها؟ كقياسِ عمل (أن) الناصبة للفعل المضارع على (إن) الناصبة للمبتدأ والرافعة للخبر، فهل ثمةَ تفريع بين الحروف المختلفة الاختصاص؟

ت- كيف يفَسر عملُ الحروف الجارة الجر مع أنها لا تتضمن معنى مطّرداً بالشبه؟ كما أن (لم) وأخواتها، و(إن) الشرطية الجازمة وأختها تؤثِّرانِ في الفعل المضارع من غيرِ اطّراد معنى فعل مشابهة فيهما؟

ومقصد البحث بعد المرورِ العلمي السليم عبر هذا المحطات أن يقدم تفسيراً علمياً لعمل الحروف المختصة على ضوء نظرية الاقتران الكلمي التي هي ظل لمعادلة الخطّ المستقيم في الدراسات الرياضية التقليدية في ظلّ القَبول بمبدأ التعليل في النحو.

والبحثُ تحليلٌ لمقولة الاختصاصِ بالعمل وبعضِ آثارها في النحو العربي؛ لهذا لا يغفلُ الأخذَ بالمنهجِ التاريخي عند الوقوف على آراء النحاة في بعضِ مسائل الاختصاص، كما لا يغفلُ الأخذَ بالمنهج التحليلي المعرفي في المساءلة النظرية لآراء النحاة؛ لأن بعض آثارِ اختصاصِ الحروف قد ترسختْ في الممارسة النحوية، ولا سيما في الإعراب حتى أصبحتْ حملاً ثقيلاً ينوء بحمله معظم دارسي العربية من طلبة العلم، كما ينوء بحمله بعض الباحثين في العربية وعلومها؛ إذ يحفظُ الطلبةُ عبارة "حرف نصبٍ وتوكيد مشبه بالفعل" في إعرابِ (إن) حسب ما يعلّمهم المعلمون لكنهم بعد ذاك هم وبعض المعلّمين لا يرون لهذه المشابهة حقيقةً تُذْكر فتُقْنع، لكنها أصبحتْ من قبيل العادة العرفية، وليستْ كلّ العادات المتوارثة بجيدة مقبولة.

ولكي لا يتضخم البحثُ، ويعاد مضمون الكلامِ، اكتفى البحثُ بالتوسع في مساءلة علَل عمل (إن) وأخواتها، وتحليلها وتمحيصها وصولاً إلى اقتراح التعليل البديل المتمثّل بالأخذ بمبدأ الفرق والفصل والمخالفة في النظام اللغوي يعد الاقترانِ مفْتَقراً إلى مزية تَفْصلُ بين المتشابهات من التراكيب اللغوية، سواء أنشأ عن هذه المزية المخالِفة الفاصلة تأثير إعرابي أم لا؟ فالتأثير الإعرابي للفَرق لا للاختصاص.

وقد جاء البحثُ في المحاورِ الآتية:

1- نظرية عمل الحروف المختصة: مساءلةٌ وتحليل ونقد.
2- علل عمل الحروف المختصة: مساءلةٌ وتحليل ونقد: إن أنموذجاً.
1- العلل اللفظية.
2- العلل المعنوية.
3- هل يصلح الاقتران بالمخالفة تعليلاً لعمل إن وأخواتها.
3- التعليل بالاقتران في ضوء مبدأ المخالفة اللغوية.

نظرية عمل الحروف المختصة: مساءلة وتحليل ونقد

بنى جمهور النحاة نظريةَ الحروف المختصة بالعمل في النحو العربي على مقدمتين وصفيتين:

الأولى: اطّراد اقتران بعض الحروف بأحد القَبيلين المعربيين: الاسم والفعل المضارع، مثل اطّراد اقتران حرف الجر نحو: إلى، والكاف، وما شابه من حروف الجر بالاسم[8]، واطّراد اقتران حرف الجزم (لم) وأخواته بالفعل المضارع.

والثانية: ثبوت عدم اقتران بعض الحروف بأحد القَبيلين، مثل: جواز دخول (لولا) على الاسم، والفعل المضارع، والفعل الماضي أيضاً، نحو:

- **لولا القرآن لتفتتَت اللغةُ العربية.**
- **لولا تحضر يا صديقي.**
- **لولا حضرتَ يا صديقي.**

فهي في الجملة الأولى حرف امتناع لوجود، وفي الثانية حرف عرضٍ وتحضيض، ولكنها في الثالثة حرف توبيخ.

فبنى جمهور النحاة على المقدمة الأولى القولَ بوجوبِ عمل الحرف إذا اختص على الدوام بالاسم أو بالفعل المضارع، كما بنَوا على المقدمة الثانية القولَ بوجوبِ إهمال عمل الحرف إذا اشترك بين الاسم والفعل، وعمموا النتيجتين النظريتين عملاً بمبدأ الطرد والحتمِ في صياغة قوانين النحو العربي ونظرياته؛ لهذا اضطروا إلى أمرين:

أولهما: تفسير عدم عمل بعض الحروف المختصة، مثل: السين وسوف المستبدتين بالفعل المضارع.

وأما ثانيهما فهو تفسير عمل بعض الحروف المشتركة، مثل (لا) العاملة عمل (إن) في الدخول على الجملة الاسمية لنصب المبتدأ اسماً لها حقيقة أو محلاً، والعاملة عمل (ليس) في الدخول على الجملة الاسمية لرفع المبتدأ ولنصب الخبر، والجازمة للفعل المضارع في النهي[9]، والمهملة في النفي بلا تأثير إعرابي.

ثم خَطوا في التنظير خطوةً أخرى حين قرروا أن عملَ الحرف المختص بالاسمِ هو الجر أصالةً، فإن عملَ عملاً غيره، فله تعليلٌ وتفسير. وأن عملَ الحرف المختص بالفعل المضارع هو الجزم، فإن عملَ عملاً غيره، فله تعليلٌ وتفسير.

وفي هذا التصور النظري مبالغةٌ في السعي وراء التفريع والتعليل بغيةَ الوصول إلى سر التناسق (الحكمة) في أنحاء العربية، وهي مبالغة طالَ فيها الكلام أخْذاً ورداً؛ ذلك أن "الحروفَ أدواتٌ تُغير ولا تتغير"[10]، فأثرها الأولُ في تغيير المعنى وتلوينه بظلالٍ مختلفة، وهي في هذا التأثير المعنوي متلِبَةٌ بلا تَخَلف من أي حرف[11]، فليس في العربية حرفٌ لا يضيفُ إلى ما يدخلُ عليه معنى ولو ظلاً بسيطاً، فأصل الحروف أنها أدواتُ معانٍ ظلالية تُضافُ إلى معنى عام سابق.

أما التأثير الإعرابي فمسألةٌ غير متلئبة مطّردة وفْقَ مقولات الاختصاص، لكنها شكلٌ من الموازنة بين الأثرين: المعنوي والإعرابي حتى إن السهيلي جعل العملَ أصلاً مقابلاً للمعنى في الحروف، فقال: "فأصلُ كل حرف أن يكون عاملاً، فإذا وجدتَ حرفاً غير عاملٍ، فسبيلُك أن تسأل"[12]؛ لأن الحرفَ عنده يعملُ؛ من الناحية النظرية، في كل ما دل على معنى فيه، فالألفاظُ –بمعنى الآثار الإعرابية- تابعة للمعاني[13]، لكن جمهور النحاة صاغوا كُليةً مختلفةً حين ذهبوا إلى أن الأصلَ في الحروف عدم العمل، ثم استَثنَوا الاختصاص، فقالوا: "إلا إن كان الحرفُ مختصاً"[14]، قال السيرافي: "فكل شيء ولي شيئاً فلم يفارقْه وجب أن يعملَ فيه"[15].

وهذه الكُلية منقوضةٌ باختصاص السين وسوف بالفعل المضارع؛ لهذا تَحصن جمهور النحاة بالعلل، فقال السهيلي: "لِم لَم تعملْ السين وسوف في الفعل المستقبل، وقد استبدتْ به دون الاسم، وشأن الحروف المستبدة بالأفعال أو بالأسماء دون الأفعال أن تكون عاملة؟ فإن الجواب أنها فاصلةٌ لهذا الفعل عن فعل الحال، كما فصلتْ الزوائد الأربع فعل الحال عن الماضي، فأشبهتْها، وإن لم تكن مثلَها في اتصالها ولحوقها بالأصل، كما أشبهتْ حالَ الألف واللام التي للتعريف حال العلَمية"[16].

وعلّتا السهيلي فيهما ضعفٌ؛ فزمان الفعل المضارع لا علاقةَ له بقبول المضارع لأثر الإعراب؛ ذلك أن تخليص الفعل للمستقبل لا ينفي عنه قبوله لآثار الإعراب، فهو في الجزم بـ(لم) بمعنى الماضي، ومع هذا فهو قابلٌ للإعراب الخاص بموقعه وهو الجزم، كما أنّه عند النصبِ بـ(لن) خالص للمستقبل، ومع هذا فهو قابل لآثار الإعراب.

والعلّة الثانية هي الشائعة عند النحاة[17] ومقتضاها أن السين وسوف نزلتا منزلة الجزء من الفعل المضارع[18]، كما في نزول أل التعريف منزلة الجزء من الاسم المعرف بها، وهي تقوم في ما يتعلّق بالسين على وحدة الصورة الإملائية، كاتحاد أل التعريف بالاسم، وهذه المشابهة غير دقيقة؛ لأن اتحاد الصورة الإملائية لا يكون إلا مع حرف السين، أما سوف فهي حرفٌ مستقل إملائياً، لكن النحاة قاسوا سوف على السين بعلّة المشابهة في تخليص الفعل المضارع للدلالة على الزمن المستقبل.

وقد شجع النحاةَ على عد السين وسوف مهملتين بقاء الفعل المضارع بعدهما مرفوعاً، فيكون جمهور النحاة قد عملوا بالاستصحاب[19]، وهو إعطاء الحكم الإعرابي للأصل الأول بعد ثبوت دخول مؤثّر جديد مهملٍ بإبقاء حال اللفظ على ما يستحقّه في الأصل عند عدم دليل النقل عن الأصل، وهو من أضعف الأدلّة في أصول النحو العربي[20] كما في قول جمهور الكوفيين ببقاء خبر (إن) مرفوعاً من غير تأثّرٍ بـ(إن) استصحاباً لحكمه الإعرابي السابق عندما كان خبراً للمبتدأ[21]. وقد رمى البصريون والجمهور قولَ الكوفيين عن قوسٍ واحدة، وعدوه غير دقيق عندما فسروا بقاء رفع الخبر بتجدد الرفع، قال العكبري: "خبر إن مرفوع، ولا بد له من رافع، ولا يجوز أن يرتفع بغير إن؛ إذ لا عاملَ سواها، والذي كان قبل دخول إن هو المبتدأ، وقد بطل ابتداؤه"[22]، وقال ابن مالك: "عملُ الابتداء بعد إن منسوخ لفظاً ومحلاً كانتساخه بـ(كان وظن)" [23].

فلماذا لم يقل البصريون وغيرهم بتجدد رفْع المضارع مع السين وسوف؟ إذ من الراجح لدينا أن السين وسوف من الحروف العاملة، وعملها الرفع، فهي عاملٌ لفظي يجدد رفْع الفعل المضارع، لكن النحاةَ في معظمهم لم يذهبوا هذا المذهب؛ لأن الفعل المضارع كان مرفوعاً قبل دخول السين أو سوف عليه، وهذا القول منقوض بمبدأ التجدد في علامة الإعراب؛ ذلك أن بقاء الإعراب يعني أن الصورة الأصل أو الأولى للفعل المضارع أن يكون مرفوعاً بالعامل المعنوي، وهذا القول غير سديد، فالصورة الأولى لأي اسمٍ معربٍ أو فعلٍ مضارع هي الاستعداد لقبول الحكم الإعرابي عند الدخول في التركيب اللغوي، وحالة الاستعداد هذه لا يوجد فيها حكم إعرابي، وإلا لكان الإعراب ثابتاً من وجه عملاً بما أصبح يسمى بنظرية الصفر الإعرابي[24]، قال عبد القادر المهيري عن علامات الإعراب: "على أن هذا النوع من العلامات اللغوية لا يمكن وجوده مستقلاً كما توجد الكلماتُ مثلاً، ولا يتسنّى عزلُه مثلما تُعزلُ الوحداتُ المعجميةُ، فهو لا يبرز إلا في الكلام"[25] فالسين وسوف تجددان رفع المضارع كما في الجدول الآتي:

الفاعل	الفعل المضارع	العامل
الطفلُ	ينام	
الطفلُ	ينام	سوفَ

فالفعل المضارع (ينام) مرفوع في الجملتين، لكن من الواضح أن الحرف (سوف) يقابل الخانة الفارغة، والمعروف أن هذه الخانة هي التي يعبر عنها جمهور النحاة بالعامل المعنوي أو التجريد، وهذا يعني أن "سوف" ومثلها "السين" عاملٌ لفظي حل محل العامل المعنوي فجدد رفع المعمول، يدل على ذلك أن الفعل المضارع المقترن بالسين أو سوف لا يقبلُ أي حكمٍ إعرابي غير الرفع، وتفسير هذا المسلك أن العامل لا يدخل على العامل، فلا يجوز دخول عامل جزمٍ أو نصبٍ على عامل رفع لمعمولٍ واحد، وقد يكون هذا السبب الأكثر دقّة في تخطئة من يقول: (سوف لن أفعلَ) فليست القضية قضيةَ نفيٍ وحسب بل هي قضيةُ تعارضِ عوامل.

والقول باتحاد الصورة في حالة الاقتران بالسين لا يتعارض مع مبدأ العمل في نظرية النحو العربي، فباء الجر تتّحد إملائياً بما تجره، ولام الأمر الجازمة تتحد إملائياً بما تجزمه، فكل منهما عاملٌ في ما دخلَ عليه.

أما أل التعريف فلا تمنع الاسم من قبول أثر العوامل رفعاً ونصباً وجراً، فدل هذا على أنها غير عاملة، ولا علاقة للاتحاد في الصورة الإملائية بذلك.

ويمكن نقض أصل الاختصاص بالحروف المشتركة التي تعملُ تارة وتُهمل أخرى، مثل: (حتّى) فهي جارة للاسم إن كان مجروراً، لكنها تأتي ابتدائية مهيئة لرفع المبتدأ بعدها، كما تأتي حرف عطف، فهي في هاتين الحالتين غير عاملة[26].

والقول نفسه يصدق على اللام، فاللاماتُ في العربية أنواع متعددة تعمل وتهمل[27]. كذلك (لا)[28] و(إن)[29] المخفّفة، عدا تردد بعض الحروف بين فصيلة الفعل والحرف، مثل: خلا وعدا[30]، وتردد حاشا بين الفعل والاسم والحرف[31].

إذن؛ فالقول بالاختصاص ليس بمستَحكمِ العلل، عدا أن النحاةَ جعلوا الاختصاص لأم البابِ أصالةً، ثم قاسوا عليها سائر بناتها أو أخواتها، قال المبرد: "وكلّ بابٍ فأصلُه شيء واحد، ثم تدخلُ عليه دواخلُ لاجتماعها في المعنى"[32] وأحياناً لاجتماعها في التأثير الإعرابي، لأن علل اختصاص (لكن) حملها على إن في التأثير الإعرابي في الجملة الاسمية، إذ إنها ليست خالصة للنصب حتى إن أبا الأسود الدؤلي لم

يظنّها من أخوات إن في قصته المشهورة إن صحتْ- مع علي بن أبي طالب رضي الله عنه[33]، وهي تتلون، فتلغى عند إهمال التشديد، وقد تتحولُ إلى حرف عطف، أو إلى حرف مهيئ لحذف كان واسمها، كقوله تعالى: ﴿ولكن رسولَ الله ﴾ [سورة الأحزاب، الآية: 40].

ويبدو أن جمهور النحاة استشعروا هذا الضعفَ أو عدم الاستحكام في نظرية الاختصاص، فحاولوا التعويض عنه بتعليل الاختصاص نفسه، كتعليل الاختصاص بالجر لا بغيره، أو بالنصبِ لا بغيره، أو بالجزمِ لا بغيره، مع أن هذا الضرب من العلل مجاوز لعمل النحاة القائم على تقنين الموصوف؛ لأنه سؤال عما لا سبيلَ إلى القطع فيه، فهو تعليلٌ للسجية والطّبع[34] لا للتحولات التركيبية، قال الشلوبين: "علّة الاختصاص لا تلزم في أصل وضعها"[35]، وقال أبو حيان الأندلسي: "وأما طلب العلّة لاختصاص كل واحد منهما –الاسم والفعل المضارع- بما اختص به، فهو شيء قد بحثَ فيه النحويون، وطولوا في ذلك بما لا فائدةَ في ذكْرِه"[36] ثم قال: "السؤال عن مبادئ اللغات لا سبيلَ إليه"[37]، وقال السيوطي: "لا ينبغي أن يسألَ لأي شيء انفردت الأسماء بالجر، وانفردت الأفعالُ بالجزم، وإنما ينبغي أن يسألَ عما كان يجب فامتنع"[38]، وقال الخُضري في تعليل اختصاص إن بنصب المبتدأ ورفع الخبر: "فالعمدةُ في هذه الأحكامِ السماع"[39]، ووافقَه عباس حسن[40]، ومحمد عيد الذي قال عن التعليل النظري في الاختصاص: "وهذا تعليل لا قيمةَ له في دراسة اللغة"[41]

وقد ضاقَ أبو علي الفارسي _ وهو المعروف بإيغاله في الغوص على علل النحو – ذَرعاً بعلل الاختصاص، فعقب على علل اختصاص (أن) المخفّفة بنصب الفعل المضارع حملاً على (أن) المثقّلة المختصة بنصب المبتدأ بقوله: "وكان النصب فيها مسموعاً لا لعلّة"[42].

علل عمل الحروف المختّصة: مساءلة وتحليل ونقد: إن وأخواتها أنموذجاً

يرى جمهور النحاة أن الأصل النظري في عمل إن وأخواتها أن تكون جارة للاسم الذي تختص به وراءها؛ ذلك أن الأصلَ في الحرف المختص بالاسم أن يجره، قال المالقي: "وكان حقها وحق أمثالِها من الحروف التي تعملُ عملها أن تخفض الاسم بعدها؛ لأنها اختصت بالأسماء، ولم تكن كجزء منها، وكلّ ما اختص بالأسماء ولم يكن كجزء منها عملَ فيها الخفض كحروف الجر"[43]، ثم يعلل جمهور النحاة عدولَ إن وأخواتها عن الجر إلى النصبِ بعلل المشابهة بينها وبين الفعل المتعدي المقدم مفعوله على فاعله وجوباً، فكأن الشبه جذَب الحرفَ إلى دائرة الفعل، فأعطي عملَه[44]؛ ولهذا سمى بعض النحاة باب إن وأخواتها بـ"باب الأحرف المشبهة بالفعل"[45]، وعليه بنَوا قولهم المتداول قديماً وحديثاً في إعرابِ إن أو إحدى أخواتها: "حرف نصب و... مشبه بالفعل"[46] ويجعلون هذه العلل في مجموعتين: مجموعة العلل اللفظية، ثم مجموعة العلل المعنوية.

ويستدل بعضهم على أصالة الجر في حروف إن وأخواتها، بمجيء الجر بـ"لعل" في قول الشاعر:

لعل أبي المغوار منك قريب

ويرى بعضهم أن هذا الشاهد "منبهةٌ على الأصل"[47]، وإن كان بعض النحاة يحملونَه على الشذوذ، قال الرماني عنه: "وهو من الشاذّ"[48]، وقال الشلوبين: "ولا يكون الخفض بـ"لعل" في هذه اللغة دليلاً على أن أصلَ هذه الحروف الجر"[49].

وهذا التصور غير دقيق؛ ذلك أن "إن وأخواتها" ليستْ مختصة بالاسم وحده، بل هي مختصة بالجملة الاسمية، لأن المختص بالشيء يدور مع مخصوصه وجوداً وعدماً، فلا يوجد إلا بوجوده، وإن وأخواتها لا توجد بوجود الاسم وحده، بل تبقى دائماً مفتقرة إلى الخبر؛ وهذا يجعل من الخبر جزءاً من مخصوصها، وبما أن الخبر تتمة لاسمها، فالجملة بركنَيها هي المخصوص، لهذا يضحي من الدقة أن نرجح أن إن وأخواتها مختصة بالجملة الاسمية، لا بالاسم وحده، وهذا يؤكد أن افتراض الجر عملاً بمقتضى الأصالة لـ"إن وأخواتها" تصور غير دقيق؛ إذ لا يحكم على الجملة بموضع من الإعراب إلا بالاستبدال الذي يجعل منها قابلة لعدة أحكام حسب ما هو معروف في الجمل التي لها محل من الإعراب، والجمل التي لا محل لها من الإعراب.

وكيفَ سار الأمر، فقد سلك جمهور النحاة علل عمل إن وأخواتها في الجملة الاسمية في مجموعتين من العلل:

الأولى: سموها بالعلل اللفظية؛ لأنها تعود إلى هيئة ألفاظ إن وأخواتها.

وأما الثانية فسموها بالعلل المعنوية؛ لأنها ترجع إلى معنى كلّ حرف من حروف إن وأخواتها.

وعللُ كلتا المجموعتين تؤدي إلى قياسِ إن وأخواتها على الفعل قياس شَبه من جهة: اللفظ، والمعنى، والعامل[50].

1- العلل اللفظية

ساقَ جمهور النحاة العلل الآتية بين إن وأخواتها من

جهة، والفعل من جهة أخرى بوصفها وجوهاً للمشابهة اللفظية التي تجمع بين الأصل والفرع في نظرية القياس.

أ- المشابهة في علامة البناء

يقصد بعلامة البناء الفتحةُ التي تُعد العلامة الأصلية في بناء الفعل الماضي، نحو: (حضر، واحترم) ذلك أن سيبويه أومأ إلى هذه المشابهة بقوله: "وأما إن وليتَ، فحركتْ أواخرها بالفتح؛ لأنها بمنزلة الأفعال، نحو: كان، فصار الفتح أولى"[(51)]، وقد شرح السيرافي كلام سيبويه بقوله: "وأما الشبه بين هذه الحروف والأفعال، فمن وجهين: أحدهما من جهة اللفظ، والآخر من جهة المعنى، فأما الشبه من جهة اللفظ، فلبناء أواخرها على الفتح كبناء الفعل الماضي، و..."[(52)]، وبه قال جماعةٌ من النحويين، مثل: الرماني[(53)]، والصيمري[(54)]، وابن بابشاذ[(55)]، وأبي البركات الأنباري[(56)]، والعكبري[(57)].

ومع أن إن وأخواتها مبنيةٌ على الفتح كالفعل الماضي في أصل بنائه إلا أن هذه المشابهة لا توجب بالضرورة قياسها على الأفعال الماضية، فلا يخلو آخر أي كلمة في العربية من إحدى الحركات الثلاث، أو السكون؛ لهذا قال السخاوي: "وأما قولُ بعضهم: إنها تشبه الأفعال؛ لأنها مفتوحة الأواخر، كما انفتح آخر الفعل الماضي، فهو تشبيه ضعيف مع أنه قد قام دليلُ اعتباره في إبطال الكل إذا خُففت"[(58)]. وقال ابن مالك: "ولو كان فتح الآخر معتبراً لزم إبطالُ عمل إن وأن وكأن عند التخفيف"[(59)].

فالأصلُ في الشبه الحامل على القياس دوران علّته في المشبه وجوداً وعدماً، فلما كان الشبه يزولُ عند التخفيف، ثبتَ أنه غير دائر مع المشبه وجوداً وعدماً.

وينقض علّة الشبه هذه أن بعض الحروف في العربية مبنيةٌ على الفتح، ومع ذلك فهي ليستْ من حروف النصب المختصة مثل: واو القسم الجارة، وواو العطف المهملة، وهما من الحروف الأُحادية التي لا توازِن حروفَ النصبِ، لكن ما يوازن معظم حروف إن وأخواتها (ثُم) و(رب)، فكلمة (ثُم) حرف عطف مهمل لا عملَ له، و(رب) حرف جر مختص بالدخول على الاسمِ النكرة، وهما من الحروف الثلاثية، مثل: إن وأن، ومع هذا لم يعملا عملَ حروف النصبِ، وبهذا الاعتراض رد الشلوبين هذا الوجه من المشابهة[(60)].

على أن أهم ما ينقض المشابهةَ في البناء على الفتح أن بناء الفعل الماضي على الفتح علامة تصنيفية لصنف مخصوصٍ من أشكال الفعل الماضي، فلهذه العلامة دلالتُها حتى إن حذْفَها من آخر الفعل الماضي المعتلّ بالألف، مثل: (دعا، ورأى) دفَع النحاةَ إلى تقديرها بمانع التعذّر؛ لكن علامة بناء الحرف غير تصنيفية؛ ذلك أن الحرفَ مسبوك على حركة بناء غيرِ دالّة على حالة من حالات الحرف وأشكاله، لأن "الحروفَ لا تصريفَ فيها"[(61)] حتى يكون لعلامة بنائها أثر في تصنيفها أو إعرابِها أو عملها.

ويبدو أن علّةَ بناء إن وأخواتها على الفتح علّةٌ صوتية لا علاقةَ لها بمشابهة الفعل الماضي؛ ذلك أن كل أخوات إن مشددة الآخر باستثناء (ليتَ)، والتشديد إدغام له تفسيران في العربية:

أولُهما: اجتماع متماثلين أولهما ساكن وثانيهما متحرك بأي من الحركات الثلاث في العربية؛ وهذا يعني أن إدغام المتماثلين له ثلاثة احتمالات:

الأول: التقاء الساكن الأول بمماثله المتحرك بالفتح.

الثاني: التقاء الساكن الأول بمماثله المتحرك بالضم.

الثالث: التقاء الساكن الأول بمماثله المتحرك بالكسر.

والعربية قد اختارت الأولَ لسهولة الفتحة من جهة؛ لأنها أخفّ الحركات وأسيرها في اللسان العربي، ولأن الكسر يلتبس بحالة نُطق الحروف المشددة من أخوات إن عند اتصالِها بياء المتكلّم؛ إذ يجوز في النطق اختلاس ياء المتكلّم إلى كسرة بحذف الياء وصلاً ووقفاً وخطّاً، وإبقاء الكسرة دالّةً عليها[(62)]. وأما الابتعاد عن الضم فلصعوبته صوتياً فهو ثقيلٌ حتى إنّه علّة معتبرة في إعراب الفعل المضارع المعتلّ الآخر بالياء أو بالواو في حالة الرفع، وهو معتبر في تقدير الحركة على الاسم المنقوصِ المعرف في حالة الرفع.

فيكون اختيار الفتح أمراً اعتباطياً لسهولة الصوت، مع أن بعض العربِ في بلاد الشام ينطقون أخوات إن المشددة بضمة في آخرها، فيقولون: لأن، كأن، لكن، وهم في هذا النطق يضمرون اسمها أحياناً حتى لكأن الضمةَ بقيةُ الحركة التي على هاء الضمير المحذوفة.

وأما ثاني تفسيري الإدغام فهو التخلّص من التقاء الساكنين بأن يكون قد التقى ساكنان، وطبيعة حرف النون واللام صوتياً الغُنّة، والغُنّة تُشعر بشيء من الاستطالة في الصوت، فيكون قد نشأ التشديد من غنّة النون واللام، وتحققَ قطْع الغنة بالفتحة، فتكون الفتحة لتحقيق التشديد والإدغام بين الحرفين المتماثلين، قال الأعلم الشنْتَمري: "فأما إن وأخواتها فبنيت على الفتح لأن منها ما ضوعفَ آخره، وهو إن ولكن ولعل وكأن، ومنها ما قبل آخره ياء، وهو ليت، فلما التقى في آخر هذه الحروف ساكنان، حركتْ، وخُصتْ بالفتح؛ لأن التضعيفَ ثقيلٌ، والتُمس له أخفّ الحركات، وهي الفتحة. وخُصت ليت بالفتح لأن قبل آخرها ياء، وهي ثقيلة"[(63)] وأومأ الرضي الأستراباذي إلى هذا التعليل الصوتي[(64)].

على أن مبدأَ تحقيق الفرق والمخالفة في اللغة يجعلُ من التشديد دلالةً وظيفيةً، تظهر أهميتها عند التخفيف في "إن، وأن، وكأن، ولكن"، فـ"إن" تشبه عند التخفيف (إن) الشرطية، و"أن" تشبه عند التخفيف (أن) الناصبة للفعل المضارع، وقريب منها "كأن" عند اعتبار الكاف وحدها حرفَ التشبيه. و"لكن" تخفيفُها يؤدي إلى إهمالِها وتحويلها إلى حرف استدراك أو عطف أو ابتداء.

فيكون التشديد لتحقيق الفرق وأمن اللبس، ويكون الفتح أمراً صوتياً لا علاقة له بمشابهة عارضة مع الفعل الماضي.

وأما (ليتَ) فالفتحةُ أخف الحركات التي تقبلُها التاء التي في آخرها، وإن كان بعض أهل الشامِ ينطقونها بضمة في آخرها، ولا سيما عند اقترانها بالضمير الهاء. والكسر في (ليتَ) يجعلها تشبه المصدر (لَيت) من الفعل (لاتَ: بمعنى: حبس، وصرفَ، ونقص)[65]، لأن الكسر من خصائص الأسماء، فالاختيار للأخفّ وفْقَ قانون الاقتصاد في الجهد الصوتي، ولا سيما أن تسكينها ممتنع بسبب سكونِ ياء اللين التي قبل التاء.

ب- المشابهة في عدد الأحرف

لَمح جمهور النحاة مشابهةً عدديةً في عدد الأحرف بين إن وأخواتها من جهة، والفعل الماضي من جهة أخرى؛ ذلك أن عدد أحرف إن وأخواتها ثلاثة فأكثر حتى خمسة في (لكن)؛ ولهذا تشبثَ عدد منهم بالمشابهة العددية، وعدوها وجهاً من وجوه المشابهة اللفظية، قال الواسطي: "فاللفظُ على ثلاثة أحرف فما زاد؛ فبني على الفتح كـ(ضرب)"[66]، وقالَ الصيمري: "اعلم أن هذه الحروف مشبهةٌ بالأفعال لأنها على ثلاثة أحرف فصاعداً"[67]، وبهذا القول قال جمهور النحاة[68].

وهذه المشابهةُ العددية مشابهةٌ تصريفيةٌ من جهة الصرف والاشتقاق؛ لأن أصلَ الفعل في العربية أن يكون جذره من ثلاثة أحرف أو أربعة عدا إمكانية دخول الزوائد المعروفة على الجذر وفْقَ ما هو متعارفٌ عليه في علم الصرف؛ إذ يكون أدنى العدد منطلقاً لتقليبِ أوجه الكلمة وتصريفها مجردةً ومزيدةً، قال عبد القاهر الجرجاني: "فـ (إن وأن) بوزنِ (مد)"،... وكذا (لعل)؛ لأن الأصلَ (عل) واللام داخلةٌ عليه،... و(لكن) أصلُها (كن) ركب معها (لا) كما (لو) مع (لا)، و(ليتَ) مثل (ليس)"[69]؛ لهذا جعل أبو البركات الأنباري هذه المشابهة مشابهة في وزن الفعل، وحمل الرأي على البصريين[70].

ومما ساعد بعض النحاة على هذا التعليل أن حرف النصب (أن) يأتي فعلاً بمعنى الأنين، نحو:

- أن الطفلُ باكياً.

فهي فعلٌ وفاعل وحال.

وذكر المرادي لـ"إن" عشرةَ أنحاء في العربية، تكون حرف نصبٍ وتوكيد في واحد منها فقط[71].

وهذا تكلّفٌ في البحث عن وجه الشبه حتى لكأن إن وأخواتها لا تستمد مشروعية عملها في العربية إلا من هذه المشابهة؛ لأن الحروفَ لا اشتقاقَ فيها ولا تصريف، لأنها لا تحملُ معنى مستقلاً بذاتها، بل معناها بما تدخل عليه، وإن كان قد شاع وصفُ إن مثلاً بأنها حرفُ توكيد، ولو صار عدد الأحرف مهيئاً للاشتقاق لصارت إن وأخواتُها أفعالاً على الحقيقة، كما (أن) بمعنى (الأنين والألم)، فالفرق بينها وبين (إن) التوكيدية ليس في عدد الأحرف بل في تضمين هذا العدد معنى معجمياً قابلاً للتوالد الاشتقاقي.

ولو كانت المشابهةُ في العدد داعيةً إلى حمل الحرف على الفعل لكان من الحروف المشبهة بالفعل عدا إن وأخواتها بعض حروف الجر، مثل: "حتّى، ورب"، و"خلا وعدا وحاشا" عند تجريدها من (ما) والجر بها، إضافة إلى حرف الجزم (لما)، وحرف الشرط الجازم (إذْما)، وحرف النصب (إذن) من الحروف العاملة، وحرف الاستثناء (إلا)، وحرف الجواب (نعم وأجلْ وبلى)، وحرف العطف (ثُم)، وحرف التنبيه والعرض (ألا، وهلا، ولولا)، وغيرها من الحروف المهملة غير العاملة.

ومقتضى المشابهة العددية مع الفعل انقلاب ياء (لَيتَ) إلى ألف على حد قوانين الإعلال في العربية، فليس فيها فعل ثلاثي أوسطه ياء ساكنة باستثناء (لَيس) لأن فيها رائحة الحرف بسبب جمودها، وإن كانت تتصرفُ تصرفَ الفعل.

فالمشابهةُ عارضةٌ لا توجب قياساً أو حملاً، و"العارض لا يعتد به"[72].

وقد خص ابن مالك الشبه العددي بالفعل الماضي الناقص (كان وأخواته) بضم وجهين لهذا الشبه، هما: "سكون الوسط وفتح الآخر"[73]، والغريب أنه رد الشبه بوجهيه، فقال: "والصحيح عدم اعتبارِ ذلك؛ إذْ لو كان سكون الوسط معتبراً لم يعتد بـ(لكن) لأن وسطَها متحرك"[74].

ويمكن تقويةُ رد ابنِ مالك بالاتكاء على مقتضيات الميزانِ الصرفي، فالفعل (كان) ليس ساكن الوسط إلا باعتبار الظاهر، وإلا فهو متحرك الوسط؛ لأن الألفَ منقلبةٌ عن واو، فوزن (كان) (فَعَلَ)، ثم إن سبب سكونِ الوسط في معظم أخوات إن تحقيقُ شرط الإدغام، أما سبب سكونِ وسط كان وأخواتها فهو مقتضى إعلال القلب.

ج- المشابهة في الاتصال بضمائر النصب

أضافَ بعض النحاة إلى علل مشابهة إن وأخواتها للفعل

الماضي أنه يتصلُ بها ضمير النصب، مثل الكاف والهاء وياء المتكلّم و(نا) المتكلمين، ويتعلّق بها كتعلقه بالفعل من نحو: "ضربك، وضربه، وضربني، وضربنا في موازاة: إنك، وإنه، وإنني، وإننا"[75] وبهذه المشابهة قوِي عملُ إن وأخواتها عمل الفعل المتعدي بتقديم المنصوب المعادل للمفعول به على المرفوع المعادل للفاعل[76].

وهذه المشابهة مبنيةٌ على تصور نظري، مؤداه أن بعض الضمائر من علامات تصنيف الفعل وتمييزه، فالتاء المثلثة المتحركة التي هي من ضمائر الرفع تعد علامةً تصنيفية مميزة للفعل الماضي يعرف باستعداده لقبولها[77]. وهذه المعلومة -وإن كانت صحيحةً في خصوصها- غير صحيحة في تعميمها؛ لأن سائر الضمائر المتصلة ليست من علامات الفعل وحده، مثل الضمائر الأربعة المحتج بها: الكاف والهاء وياء المتكلّم و(نا) المتكلمين، فهذه الضمائر ليست علامات تصنيفيةً دالّةً على صنْف محدد من أصناف الكلمة في العربية، فهي ضمائر مشتركةٌ بين النصب والجر عدا (نا) المشتركة بين الحالات الثلاث، تتصل بالفعل فتكون في محل نصب أو رفعٍ، وتتصل بالاسم فتكون في محل جر، كما تتصلُ بمعظم حروف الجر فتكون في محل جر؛ وهذا يعني أنها مشتركة بين الاسم والفعل والحرف، ولهذا لا يجوز حملُها على الفعل بهذه العلّة غير الخالصة المناط؛ إذ الأصل تنقيح مناط العلّة، وهذا لا يكون إلا بجعل العلّة كالحد جامعةً للمقيس والمقيس عليه مانعةً لدخول غيرها في مقتضى الشبه، مثل الاحتجاج على فعلية (ليس) بقَبولها تاء الرفع، كما يقبلها الفعل الماضي مع أن أخويه المضارع والأمر مجردان من الاقتران بها، فتكون علة جامعةً بين الفعل الماضي و(ليس) ومانعةً الفعل المضارع وفعل الأمر والاسم من الدخول في حيز الشبه.

وبما أن علّة حمل الاتصال بالضمير في إن وأخواتها على الفعل الماضي ليست بهذا الوصف؛ فهي علة غير موجبة، ولا مؤثرة حقيقةً ولا تأويلاً.

د- المشابهة في الاتصال بنون الوقاية

جعلَ ابن بابشاذ وأبو البركات الأنباري والعكبري من وجوه شَبه إن وأخواتها بالفعل أنها شابهت الأفعالَ لاتصال نون الوقاية بها، نحو: إنني[78]، وهذا الاتصال في محصول الأمر ليس موجباً لقياسِ الشبه؛ ذلك أن نون الوقاية لا تدخل على الفعل وحده بل تدخل على اسم الفعل نحو: داركني، وتَراكني وعليكني، بمعنى: أدركني واتركني والزمني، كما تدخل قبل يا المتكلّم عند اقترانها بحرف الجر من، وعن، فيقال: مني، وعنّي بإدغام نون حرف الجر بنون الوقاية، وثبتَ دخولُ نون الوقاية على بعضِ الأسماء مثل: لَدن[79]. فنون الوقاية ليست من العلامات الخاصة بالأفعال لِتُجعلَ علّةً في قياس الشبه؛ لهذا مالَ الرضي الأستراباذي إلى تعليل اتصال نون الوقاية بـ(إن وأخواتها) بحفظ الفتحة، فقال: "إنها لحفظ فتحتها فقط، كما تحفظ سكون (من وعن)"[80].

على أن حرف النونِ حرف غُنّة، فيه استطالة في مدة النطق ليتخلّص من شبهه بالميم، ولهذا تدخل نون الوقاية على الحروف المنتهية بالنون من أخوات إن، مثل: إن، وأن، وكأن، ولكن للمحافظة على استقلال النون صوتياً إذا جاءت الياء وراءها، وهي العلة نفسها التي جعلت نون الوقاية تلحق حرف الجر (من وعن)، فهما منتهيان بالنونِ القابلة للامحاء صوتياً بسببِ الغُنّة؛ ولهذا لم يطرد دخولُ نونِ الوقاية على (لعل وليتَ) من أخوات إن، فالأولى مختومةٌ باللام، والثانية بالتاء، قال ابن هشام في تعداد مواضع دخول نون الوقاية: "وهي جائزةُ الحذف مع إن وأن ولكن وكأن، وغالبةُ الحذف مع لعل، وقليلته مع ليتَ"[81].

ثم إن الأمر يرتبطُ بالتشديد والتثقيل، فالحرف الثقيل محافظٌ على خصائصه الصوتية؛ لهذا جاز حذف النون مع الأحرف المختومة بالنون المشددة من أخوات إن، وكذا الأمر مع لعل، لأن اللام من حروف الغُنّة، لكن التاء في ليتَ يندر حذف نون الوقاية وراءها إذ يؤدي وجودها إلى تحقيق الفرق بينها وبين المصدر (لَيت) من الفعل (لاتَ)[82]، فلو لم تدخل النون لكانت كلمة (ليتي) صالحة للمصدر والحرف، ونون الوقاية ليست لحماية ما قبلها من شر الكسرة التي تسبق ياء المتكلّم فحسب، بل للفرق وتحقيق أمن اللبس في النطق والتصنيف، ولا سيما أن ياء المتكلّم فيها معنى الإضافة، والإضافة من خصائص الأسماء.

1- العلل المعنوية

جعلَ بعض النحاة المعنى من وجوه شبه إن وأخوتها بالفعل، فرأى بعضهم أنها عملتْ تشبيهاً بالفعل من وجهين: أحدهما اللفظ- وقد مر- وثانيهما المعنى؛ لأن معنى إن وأن حقّقتُ، وقيلَ: تأكّدتُ، ومعنى لكن استدركت، وكأن شَبهتُ، وليتَ تمنّيتُ، ولعل ترجيتُ[83].

وهذا يعني أن إن وأخواتها بلفظها وحده ليستْ عاملة بل بإضافة المعنى الذي تضمنته كل واحدة من أخواتها، فكأنها تعملُ نيابةً عن فعلٍ محذوف ذي معنى مقتضٍ للمنصوبِ والمرفوع، قال ابن يعيش: "حروف المعاني جيء بها نيابةً عن الجمل ومفيدةً معناها من الإيجاز والاختصار، فحروف العطف جيء بها عوضاً عن أعطف، وحروف الاستفهام

جيء بها عوضاً عن أستفهم، وحروف النفي إنما جاءت عوضاً عن أنفي، و... وكذلك سائر الحروف"[84].

وقد رضي قوله فخر الدين قباوة، فقال عن إن وأخواتها: "الحرف المشبه بالفعل مثلاً يتطلّب جزأين ثانيهما مصدره كالمفعول في المعنى؛ لأن هذا الحرف تضمن وظيفةَ الفعل المتعدي لشبهه به في اللفظ والمعنى، ولا بد له من مفعولٍ هو مصدر المرفوع مسنداً في المعنى إلى المنصوب، فقولي: إن الجهاد واجب... يعني: أؤكد وجوب الجهاد... ولذا يقتضي ورود هذا الحرف في التعبير أن يليه عنصران اثنان يتحقّقُ فيهما ذلك المعنى المطروح"[85].

وتضمين إن وأخواتها معنى فعلٍ تنوب عنه، وتعمل عمله علّةٌ غير متماسكة، قال الشلوبين: "الحروف لا تعمل بما فيها من معاني الأفعال خاصة، لأنها لو عملت بذلك لعملت الحروفُ كلها، إذ ليس حرفُ معنى يخلو من معنى الفعل، فلو عملتْ بما فيها من معنى لعملتْ كلّها، وليستْ تعمل كلّها"[86]؛ لهذا خطأ أبو الحسن الأُبذي القولَ بتضمين الحرف معنى الفعل، وإعماله عملَه، فقال: "الصواب أن الحروفَ لا تعملُ بما فيها من معنى الفعل، إذ لو كانت كذلك لعملت الهمزةُ التي للاستفهام؛ لأنها بمعنى: أستفهم، وما النافية؛ لأنها بمعنى: أنفي"[87].

وقد استدل هادي عطية بتعليل عمل إن وأخواتها بعلة شبه الفعل على وصفه هؤلاء المعللين "بمناطقة النحو العربي"[88]، كما استدل زكريا أوزون بهذه المشابهة في رفْضِ هذا المسلك عند بعضِ النحاة، ورأى أن المشابهة لا تستند إلى منطق سوي سليم، فشتّان بين أداة لا معنى لها بمفردها، وبين فعلٍ يدل على حدث معينٍ في زمنٍ معينٍ، فالحروف المشبهة تخلو من مفهوم الحركة والزمن[89]، ورأى عبد القادر المهيري أن هذه العلل تخرج عن التفسير المبدئي للإعرابِ ودورِه[90].

ومستصفى القول في هذه المسألة ليس بالموافقة المطلقة على مبدأ تضمين الحرف معنى الفعل، أو بالرفض المطلق، بل بتدقيق النظر في مواضعات نظرية العامل في العربية؛ ذلك أن ثمةَ ظلاً من ظلال نظرية العامل يتمثّلُ في الاقتضاء، والقول بالمقتضي، ففي جملة:

- **ضرب زيدٌ خالداً.**

يقتضي الفعل (ضرب) بمرجعيته المعجمية التي تضمن له معنى محدداً وضارباً ومضروباً، وقد عبرت الجملة عن الضاربِ بالاسم (زيد)، وعن المضروب بالاسم (خالداً)، فيكون معنى الضربِ مطلقاً هو المقتضي للفاعل والمفعول بدليل أن الجملةَ تدور حولَ هذا المعنى.

وفي جملة:

- **اختصم زيدٌ وخالدٌ.**

اقتضى الفعل (اختصم) طَرفين يختصمان، جاء أحدهما فاعلاً، في حين جاء الثاني معطوفاً على الفاعل من غير أن يكون لحرف العطف اقتضاء؛ ذلك أنه لا توجد له مرجعيةٌ في المعجم العربي تضمن له معنى محدداً يتطلّب سمات معجميةً ونحويةً محددة، وهذا الاقتضاء هو العمل بالذات، قال علي بن أبي بكر الحديثي: "كل مقتضٍ بذاته لذاته مؤثر في مقتضاه"[91]، فإذا عمل العامل من غير اقتضاء كان عملُه بالافتقار إلى مدخوله كعمل حروف الجر، وعندها لا يكون عنصر معنى، فالعامل بالذات هو الذي يصلح أن يكون مسنداً أو مسنداً إليه، وإن وأخواتها ليست كذلك بالإجماع؛ إذ لا تقع ركناً في الإسناد.

والفرق بين العامل بالذات على الاقتضاء، والعامل بالافتقار أن العامل بالذات يحرر الجملة من نمطية الصورة الواحدة ما لم يحدثْ لبس، ويسمح لها بتعدد صورِها بضمان معنى العامل بالذات، ولهذا كان "أصل العمل للأفعال"[92]، قال المبرد: "كل ما كان متصرفاً عملَ في المقدم والمؤخّر، وإن لم يكن متصرفاً لم يفارق موضعه، لأنه مدخَلٌ على غيره"[93]؛ ولهذا لا يحملُ الحرفُ إذا عمل معنى الفعل؛ إذ لو كان عملُه بالمعنى لجاز في معموله من التصرف ما جاز في معناه من الفعل، على أن هذه المشابهة المعنوية منقوصةٌ من وجوه عدة:

الوجه الأول: أن إن وأخواتها لا تغير تصنيفَ الجملة، إذ تدخل على الجملة الاسمية، فتبقيها اسمية، فالجملتان:

- **النحو مفيدٌ.**
- **إن النحو مفيدٌ.**

جملتان اسميتان، لكن الجملتين:

- **النحو مفيدٌ.**
- **حقّقْتُ إفادةَ النحو.**

مختلفتان، فالأولى اسمية، والثانية فعلية، ومحالٌ أن تكون جملة:

- **إن النحو مفيدٌ.**

اسميةً في الظاهر فعليةً في الباطن.

الوجه الثاني: الجملةُ المصدرة بـ(إن، وأن) كالجملة السابقة جملةٌ خبريةٌ في علم المعاني ذات ضربٍ طلبي بسبب وجود حرف التوكيد، لكن الجملة الفعلية الموازية لها في المعنى جملة خبرية ذات ضربٍ ابتدائي، كجملة: (حقّقْتُ إفادةَ النحوِ)، فيكون في الحرف معنى بلاغي ليس في الفعل، مما يعني أنهما غَيران، كلّ تعبيرٍ منهما له سياقه ودواعيه.

الوجه الثالث: لو كانت إن وأخواتها نائبةً عن الفعل بالمعنى لأجل الإيجازِ والاختصار، لكانت متأخرةً تاريخياً في الاستعمال عن الأفعال حتى لكأنها صورةٌ من صورِ التطور التاريخي، والأمر ليس كذلك؛ إذ ليس في تاريخ العربية ما يؤصلُ بشكلٍ قاطعٍ لتطورِ حرف عن فعلٍ بجامع المعنى، ولهذا أطلقَ الحديثي احتمالين في عمل إن وأخواتها: أولهما: أن يكون هذا العملُ من أولّ الأمر. وأما ثانيهما فأن يكون قياس تفريع انعكس فيه العمل بين إن وأخواتها من جهة، وكان وأخواتها من جهة أخرى للفرق والفصل[94]، ثم قال: "إن عملها غير متأصل"[95] أي ليس منقولاً عن أصلٍ، فهو مقتضى سماعٍ.

الوجه الرابع: ذكر السخاوي عن الفراء أنه أجاز أن تُجرى (ليتَ) مجرى (أتمنّى)، فيقال: ليتَ زيداً قائماً، كما يقال: أتمنّى زيداً قائماً[96]، ثم رد هذا القولَ بأنه: "لُغة قبيلة عكل، ينصبون خبر ليت"[97]، فلغة نصب جزأي (ليت) ليست سوى لهجة من لهجات العرب، على أنها تدل على أن الخبر لم يعد محولاً في التقدير عن مفعول ُأضيفَ إلى اسم ليت، فمقتضى المشابهة أن يقال: أتمنّى قيام زيد، لا أن يقال: أتمنى زيداً قائماً.

ويؤكّد هذا الوجه في رد حمل إن وأخواتها على معنى الفعل أن لبعضِ أخوات إن عدةَ معانٍ، فتأتي (لعل) بمعنى: التوقع والتعليل والاستفهام، كما تأتي (لكن) بمعنى: الاستدراك والتوكيد، وتأتي (كأن) بمعنى: التشبيه والشك والظن والتحقيق والتقريب[98]؛ وهذا يعني أن المعنى الباطني القار في بعضِ أخوات إن غير متّفق عليه في لسان العرب.

هل يصلح الاقتران بالمخالفة تعليلاً لعمل إن وأخواتها؟

ألمح بعض مدققي النحاة إلى أن إن وأخواتها لا تشبه مطلق الفعل الماضي، ولكنها تشبه كان الناقصة وأخواتها، ووجه الشبه لزوم المبتدأ والخبر، والاستغناء بهما[99]، وهي علّةٌ لفظيةٌ مؤداها أن إن وأخواتها ليستْ مختصةً بالاسم، بل تشبه كان الناقصة وأخواتها في اختصاصها بالجملة الاسمية، قال ابن مالك: "وسبب إعمال هذه الأحرف اختصاصها بمشابهة كان الناقصة"[100]؛ لأن إن وأخواتها تدخل على الجملة الاسمية حسب كـ(كان وأخواتها) عند النقصان، وتزداد هذه المشابهةُ قوةً عندما يتقدم خبر كان على اسمها، إذ تكون صورةُ الجملة مكونةً من:

أداة نسخ + اسم منصوب + اسم مرفوع

كقوله تعالى: ﴿وكان حقّاً علينا نصر المؤمنين﴾ [سورة الروم، من الآية 47] قال ابن برهان العكبري عن إن وأخواتها: "تشبه كان إذا تقدم خبرها على اسمها"[101].

فالشبه اللفظي ليس في لفْظ إن وأخواتها، بل في التركيب المنسوخ كاملاً، فهو في الحقيقة شَبه بالاقترانِ اقترانِ الناسخ بالجملة الاسمية، وقد أضاف ابن برهان إلى هذا الشبه في صورة الجملة شَبهاً معنوياً يتعلّق بماهية إن وأخواتها، كما يتعلّق بماهية كان وأخواتها، فقال: "وأما شبه المعنى فدخول كل واحدة منهما على المبتدأ والخبر، وأن كل واحدة منهما لا تدل على معنى قار في مصدرها (كون)"[102].

فإن وأخواتها حروفٌ، والحروف لا اشتقاقَ فيها ولا تصريف، فلا مصدر لها ولا فعل منها، وأما كان وأخواتها فهيئتها هيئة الأفعال، لكنها ليستْ أفعالاً على الحقيقة؛ إذ لا مصدر لها، فكأنها أشبهتْ من هذا الوجه الحروفَ.

وهذا الشبه الاقتراني أقرب إلى المنطق العلمي، ويعد خطوةً متقدمةً في تنقيح مناط علل عمل إن وأخواتها؛ لهذا يمكن الانطلاقُ منه نحو توظيف مبدأين من مبادئ النظام اللغوي في أي لغة بشرية طبيعية معربة، هما:

1- مبدأ الاقتران.
2- مبدأ المخالفة والفرق والفصل.

فالاختصاص في حقيقته اقتران بين أداة واسم أو فعلٍ أو جملة اسمية، ولا يشترط فيه التأثير الإعرابي، فالاقتران شيء، والتأثير الإعرابي شيء آخر؛ لأن التأثير الإعرابي عائد إلى تحقيق المبدأ الثاني في المخالفة بين المتشابهات، والتفريق بينها، والفصل في صورها المتقاربة، فصورة الاقترانِ هي:

من الأمثلة على اقترانِ الأداة بالاسم اقتران حرف الجر بالاسم، واقتران حرف الاستفهام الهمزة بالاسم وبالفعل، وكذلك سائر أدوات الاستفهام.

ومن الأمثلة على اقتران الأداة بالفعل المضارع اقتران

(لم) بالفعل المضارع، واقتران (لن) بالفعل المضارع، واقتران (قد) بالفعل المضارع.

ومن الأمثلة على اقتران الأداة بالفعل الماضي اقتران (قد) بالفعل الماضي والمضارع، واقتران حرف الشرط الجازم (إن) بالفعل المضارع والماضي.

ومن الأمثلة على اقتران الأداة بالجملة الاسمية اقتران (كان وأخواتها) بالجملة الاسمية، واقتران (إن وأخواتها) بالجملة الاسمية، وكذلك اقتران (ظن وبعض أخواتها) بالجملة الاسمية.

يستَنْتَج من أمثلة الاقتران السابقة أمرانِ مهمانِ:

أولُهما: أن الأداة قد تكون حرفاً، مثل: إن، ولم، والهمزة، وقد. وقد تكون اسماً، مثل: أسماء الاستفهام والشرط، نحو: كيف، ومتى. وقد تكون الأداة فعلاً، مثل: كان، وظن.

وثانيهما: أن الاقتران مطلقٌ من التقييد بالاسم وحده، أو الفعل المضارع وحده، أو الفعل الماضي وحده، أو الجملة وحدها؛ ذلك أن تقييد الاقتران لا طائل تحته، فـ(ما) النافية تقترن بالفعل الماضي، والمضارع بصفتها حرفَ نفيٍ، نحو:

- **ما حضر زيدٌ.**
- **ما يجوز تركُ الاجتهاد في اللغة.**

وتقترن بالجملة، نحو:

- **ما النحو صعباً.**
- **ما النحو صعبٌ.**

فالاقتران حاصلٌ من غيرِ ارتباط استلزامي بالتأثير الإعرابي؛ لأن التأثير الإعرابي ناتج عن سعيِ النظامِ اللغوي لتحقيق الممايزة والمخالفة بين الأدوات، فالجملة الاسمية:

- **الحياةُ اختبارٌ.**

تقبلُ الاقتران بثلاثة أنواعٍ من الأدوات، هي: إن وأخواتها، وكان وأخواتها، وظن وأخواتها، فتصبح:

- **إن الحياةَ اختبارٌ.**
- **صارت الحياةُ اختباراً.**
- **ظنَنْتُ الحياةَ اختباراً.**

فلأن الجملة الاسمية (الحياة اختبار) قبلت الاقتران بهذه الأدوات المختلفة في المبنى والمعنى؛ وجب أن يحدثَ تمايز بينها، يجعلُ لكل أداة سمةً تخالفُ الأخرى، فكان أن خَصصت اللغةُ العربيةُ النصب والرفع لـ(إن وأخواتها)، والرفع والنصب لكان وأخواتها، ولم يبقَ لـ(ظَن وأخواتها) إلا نصب الجزأين؛ ذلك أن رفعهما يبقي الجملةَ على صورة المبتدأ والخبر المرفوعين، وهي الصورة التي تبقى ما دام اللبس مجتنباً من جهة الأداة نفسها، كما في صورة اقتران أداة الاستفهام أو (ما التميمية) بالجملة الاسمية، مثل:

- **هل الحياةُ تجربةٌ؟**
- **ما الحياةُ تجربةٌ.**

وقد ألمح بعض النحاة والباحثين إلى أن المخالفة[103] بين (كان وإن وأخواتهما) إنما هي لتحقيق الفصل والفرق[104]، بعد اشتراكهما في لزوم المبتدأ والخبر، والاستغناء بهما[105]، ولو جاء اسم كان منصوبا وخبرها مرفوعاً، في موازاة أن يكون اسم إن مرفوعاً وخبرها منصوبا؛ لما كان في الأمر شيء مستَغرب؛ فمسعى اللغة إلى تحقيق المخالفة حمايةٌ للوظائف الدلالية والنحوية للكلمات في العربية.

إذن، لا شبه بين (إن) نفسها وأخواتها بالفعل الماضي، بل المسألة مسألةُ اقترانٍ، وقد قُننَتْ اللغةُ العربية باعتماد نصوصِ عصرِ الاحتجاج، وهي إذْ ذاك نظام متكامل من الوظائف المتمايزة، جاء فيها اسم (إن) منصوباً في الوقت الذي جاء فيه اسم (كان) مرفوعاً، ومفعول (ظن) منصوباً من غير حمل من العربِ للعوامل اللفظية بعضها على بعضٍ.

وقد ألحقَ البصريون وجمهور النحاة (لا النافية للجنس) بـ(إن) وأخواتها في التصور والعمل، فقال السيرافي عن تصور جمهور النحاة لها: "عدلوا –يقصد العرب- عن الخفض بها؛ لأن الباب في حروف الخفض أن لا تأتي مبتدأةً، وإنما تأتي في صلة شيء، كقولِك: أخذتُ من زيد ومضيتُ إلى عمرو"[106]؛ أي أن الأصل النظري في عملها الجر، كما كان الجر هو الأصل النظري في عمل (إن وأخواتها)، فحصل عنه عدولٌ لعلّة أو علل.

وأما العمل فقد جعل النحاة من (لا النافية للجنس) شاهداً على ظاهرة قياسِ النقيض، فقد جعلَها هبةُ ا الدينوري من علل الانسياق إلى قانون اللغة وطرد الكلام[107] بحمل (لا النافية) على نقيضتها (إن المؤكدة)[108].

ويتراءى أن عمل (لا النافية للجنس) لا علاقة له بهذا القياس، فالمسألة مسألة تحقيق فرق يفصلُ بين الأشباه المتقاربة في الجمل الآتية:

- **لا طالب مهملٌ.**
- **لا طالبٌ مهملاً.**
- **لا الطالب مهملٌ.**

قال إبراهيم إبراهيم بركات: "(طالب)، في المثال الأول تتضمن كل جزء من أجزاء مداول الطالبية، وبذلك فإن جميع الطلبة بلا استثناء غير مهملين، أما المثال الثاني فإن فيه كلمة (طالب) تعني طالباً واحداً، فيفهم منه أن أكثر من طالبٍ يقعون في حكمِ الخبر ومضمونه"[109] وليس الكلّ، فـ(لا النافية للجنس) للاستغراق، والعاملة عمل ليس للجزء قلّ أو كثر.

والجملة الثالثة لا تختلف عن الجملة الثانية في المعنى، لكن التعريف في كلمة (الطالب) يوحي بعدم التعميم، فلا تكون (أل التعريف) للجنس بل للعهد والذكرى، بمعنى ذاك الطالب الذي نتحدث عنه.

وبما أن معنى النفي للجنس يختلف عن معنى النفي للتشبيه بـ(ليس) ونفي الجملة ذات المبتدأ المعرفة، فقد حصلت المخالفة في الإعراب والتأثير والإهمال منعاً للبس بين هذه التراكيب المتقاربة، قال ابن مالك في سبر احتمالات عمل (لا): "لم يكن جر لئلا يتوهم أنه بـ(من) المنْوية؛ فإنها في حكم الموجودة... ولم يكن عملُها فيما يليها رفعاً... لأنها لو رفعتْ ما يليها عند قصد التنصيص على العموم لم يحصل الغرض"[110].

هل يصلح الاقتران بالمخالفة تعليلاً لعمل حروف المعاني وإهمالها؟

يبدو أن تعليلَ عمل (إن وأخواتها) بتحقيق الفصل والتمايز والمخالفة للمحافظة على الهوية المميزة للباب ينسحب على سائر أدوات المعاني الحرفية والفعلية والاسمية العاملة منها والمهملة، فصور الفعل المضارع الآتية:

- **يدرس زيدٌ النحو.**
- **لن يدرس زيدٌ النحو.**
- **لم يدرس زيدٌ النحو.**

بينها تمايز، فالرفع بالتجريد من الناصبِ والجازمِ ممايزةٌ ومخالفةٌ للنصب بحروف النصب، أو الجزم بحروف الجزم وأدواته، وليس في الأمر سوى هذا، فلو كانتْ حروفُ الجزم نَصبتْ، وحروف النصبِ جزمتْ؛ لما كان في الأمرِ شيء؛ لكن اللغةَ حقّقَت المخالفة بمبدأ الفرق والفصل على هذا النحو الذي وصلَ إلينا، أما تعليلُ بعضِ النحاة رفع المضارع بـ"وقوعه موقع الاسم"[111] فتعليلٌ غير منقّحٍ؛ إذ لا علاقةَ لازمة بين الاسم المعربِ، والفعل المضارع المرفوع حتى يحملُ عليه، وإلا لوجب أن يكون الفعل الماضي (حضر) في جملة:

- **زيدٌ حضر.**

معرباً مرفوعاً، من جهة أنه وقع موقع الخبر، والأصل في الخبر أنه اسم.

وأما تعليل نصب المضارع بمشابهة (أن) الخفيفة لـ(أن) الثقيلة، فغير لازمٍ، من جهة أن المشابهة لا لَمح لها إلا في (أن)؛ قال ابن يعيش عن أصالة نصب المضارع بـ(أن): "والأصل من هذه الأربعة (أن) وسائر النواصب محمولةٌ عليها"[112] ثم بين وجه الشبه، فقال: "ووجه المشابهة من جهة اللفظ والمعنى، فأما اللفظ فهما مثْلان، وإن كان لفظُ هذه أنقص من تلك، ... وأما المعنى فمن قبل أن (أن) وما بعدها في تأويل المصدر، كما أن (أن) المشددة وما بعدها من الاسم والخبر بمنزلة اسم واحد، فكما كانت المشددة ناصبة للاسم جعلت هذه ناصبةً للفعل"[113].

وعلّتا ابن يعيش مدخولٌ عليهما، فليس بين اللفظ المكون من حرفين أي مشابهة لفظية شكلية مع اللفظ المكون من ثلاثة أحرف، كما أن التأويلَ بالمصدر غير دقيق، ففي الجملتين:

- **يريد زيدٌ أن ينجح.**
- **علمتُ أن زيداً مجتهدٌ.**

لم يتساو تأويلُ المصدر بينهما، فـ(أن ينجح) في تأويل مصدر واحد، هو (النجاح)، ويصح أن نقولَ:

- **يريد زيدٌ النجاح.**

لكن المصدر (أن زيداً مجتهداً) في تأويل تركيبٍ على أحد احتمالين:

- **علمتُ زيداً مجتهداً.**
- **علمتُ اجتهاد زيد.**

ففي الجملة الأولى عادلَ المصدر المؤول اسمين، هما في الأصل مبتدأ وخبر، وفي الجملة الثانية عادل تركيباً إضافياً، ففي الجملتين تكون (أن) واسمها وخبرها في تأويل مركّب لا مجرد مصدرٍ فحسب، كما هو معروف في مسألة سد (أن واسمها) مسد مفعولي ظن وأخواتها[114]، وليس من الصواب جعلُ المصدر المفرد البسيط معادلاً للتركيب الإضافي أو الجملة، وبهذا تنتفي هذه المشابهة.

وقد استشعر بعض النحاة ضعفَ علل نصب المضارع، فقالوا: إن الأصلَ في عمل حروف النصبِ الجزم، لكن ما عرض لها من الشبه بـ(أن الثقيلة) أخرجها إلى النصب[115]، أما أبو علي الفارسي، فقد أعاد النصب إلى ثبوت السماع عن العرب بذلك، فلا شبه، بل لا علّة سوى السماع[116].

و(أن) المخففة من (أن) المشددة تشبه (أن) الناصبة للفعل المضارع لفظاً[117]، فاحتيج إلى الميزِ بينهما، فكان عدم نصبِ الفعل المضارع وراءها دالاً على (أن) المخفّفة العاملة بعد استتار اسمها، كقوله تعالى: ﴿علم أن سيكون منكم مرضى﴾ [سورة المزمل، الآية20] تحقيقاً للفَرق بينهما[118].

وأما تعليلُ الجزم، فأكثر غرابةً؛ ذلك أن بعض النحاة أعاد الجزم بـ(لم، ولما) إلى أنها ضارعتْ حرف الشرط الجازم (إن) بنقل الفعل نقلين: نقلاً إلى معنى الماضي، ونقلاً إلى معنى النفي، كما أن الشرط ينقل الفعل المضارع نقلين: نقلاً إلى معنى الاستقبال ونقلا إلى معنى الجزاء والشرط،

فعلّةُ جزمِ المضارع حمله على الشرط، وعلة جزم فعل الشرط وجوابه حمله على المضارع المجزوم[119]، مع أن اللائق بتعليل الجزم في أسلوب الشرط قول بعض النحاة: إنما كان الجزم للطول، فهو ضرب من التخفيف[120]، أما النقل، فليس بموجبٍ؛ لاختلاف معنى النقل بين أحرف الجزم والشرط الجازم؛ ولهذا أعاد الواسطي الجزم إلى تجرد المضارع من التأويل بالمصدر والوقوع موقع الاسم[121]، أي: لتَحقق المخالفة وضرورة الفصل حتى إن النفي لما كان مشتركاً بين (لم) و(لن) كان التفريق بينهما بالأثر الإعرابي، فإن كان النفي قد جمع بينهما فإن الزمن والإعراب قد فرقا بينهما.

وقيلَ إن الجزم بـ(لا) الناهية قياس نقيضٍ على فعل الأمر المبني، لأن النهي نقيض الأمر[122]، لكن الأظهر أن يقال: إن الجزم لتحقيق الفرق بين الفعل المضارع الخبري المنفي والفعل المضارع الإنشائي الطلبي المنهي فاعلُه؛ إذ يبدو أن نواميس اللغة في كسوة كل تركيبٍ كساءً خاصاً به ينماز به عن غيره هي العاملُ المحرك لتحقيق مبدأ الفرق والمخالفة، ولهذا جاء الجزم بلام الأمر للفصل بينها وبين لام الجر التي يضمر بعدها حرف النصب؛ لاختلاف معنى الفعل في الحالتين: الطلب والخبر، والأمر والتعليل.

والمخالفةُ بين أنماط التراكيبِ تتحقّقُ بعلامات الإعرابِ، كما قد تتحقّقُ بالصيغ، فالحرف (قد) لم يؤثر إعرابياً في الفعل المضارع أو الماضي؛ لأن المخالفة متحقّقةٌ حاصلة في صورة الفعل نفسه؛ إذ يخالِفُ المضارع الماضي في صورته بسبب عدم انفكاك الزوائد الأربعة عنه في أوله، ولهذا لم تؤثّر (قد) فيهما، أو في واحد منهما، مع أنها حرف مختص بالفعل كما قال بعض النحاة كابن يعيش[123]، وحديث بعضِ النحاة عن تَنزل (قد) من الفعل منزلة أل التعريف من الاسم في تعليل عدم العمل بعيد عن التنبه إلى مبدأ الفرق؛ لأنهم نظروا إلى المسألة بمنظارِ العوامل والأقيسة لا بمنظار نواميس اللغة الكبرى.

وقد ظهرت المخالفة بصيغة المدخول عليه في أسلوبِ العرضِ والتحضيض، وأسلوب التوبيخ، فكلاهما يقوم على الأحرف الأربعة نفسها: لولا ولوما وهلا وألا؛ إذ قال النحاةَ إن إيلاء هذه الأحرف الفعلَ المضارع يخلّصها للعرضِ والتوبيخ، وإيلاءها الفعل الماضي يخلّصها للتوبيخ، قال ابن يعيش عن هذه الأحرف: "إذا وليهن المستقبل كُن تحضيضاً، وإذا وليهن الماضي كُن لوماً وتوبيخاً فيما تركه المخاطَب، أو يقدر فيه الترك"[124].

لكن ينبغي التنبه إلى أن المخالفة قد لا تتحقّقُ من أول نشأة اللغة؛ فاللغة العربية المقعدة هي مقطع من الزمانِ زمانها في التطور والتغير، عبر عنه النحاة بعصر الاحتجاج؛ لهذا يمكن أن يوجد في المقطع الزماني المحتج بكلام العربِ فيه نمطانِ من الاستعمال، لم تتمكن اللغةُ حتى ذلك الوقت من تحييد أحدهما، كما في (ما) الحجازية، و(ما) التميمية؛ إذ يبدو أن إحداهما أصلٌ تاريخي للأخرى، ولكن عصر الاحتجاج حفظَ لنا الطورين، ولا سبيلَ إلى القطع بأصالة أحدهما إلا بمستند تاريخي لا يتوافر لنا[125]، لكن يبدو من الناحية النظرية أن الإهمالَ أصلٌ للإعمال بدليل أن نقض الشروط يهملُ الإعمال، بل إن تَلبس (ما) الحجازية بأي ناقضٍ يلغي إعمالها، فهي في إهمالها لا ترفع لبساً، لكنها في إعمالها تضيفُ مشكلة قياسِ الحرف على الفعل بجامع المعنى، فمعنى النفي والاقتران بالجملة ملموح في وجهيها الحجازي والتميمي، لكن الحجازيين أعملوها، والتميميين أهملوها، قال المبرد عن الحجازيين: "رأوها في معنى (ليس) تقع مبتدأةً، وتنفي ما يكون في الحال، وما لم يقع، فلما خلصت في معنى (ليس) ودلّتْ على ما تدل عليه، ولم يكن بين نَفييها فصلٌ ألبتةَ حتى صارتْ كل واحدة تغني عن الأخرى أجروها مجراها"[126]، لكن السيرافي نقلَ عن الأصمعي ما يشعر بفُشو إهمال إعمال (ما) فقال ما نصه: "ورويَ عن الأصمعي أنه قال: ما سمعته في شيء من أشعارِ العربِ"[127]، لكن ورود (ما الحجازية) في القرآن الكريم ساعد على بقائها، بل أعاد إليها الانتشار.

وكيفَ دار الأمر، فالحروف العاملة عمل (ليس) تشبه فعلاً (ليس) في المعنى والعمل، حتى إن المتنبي – وشعره يصور إلى حد ما ما طرأ على العربية من تطور حتى القرن الرابع الهجري- قد أعملَ (لا) المشبهة عمل (ليس) في بيته المشهور:

إذا الجود لم يرزقْ خلاصاً من الأذى

فلا الحمد مكسوباً ولا المالُ باقيا

من غير اكتراث بشروط النحاة، لأن الإعمالَ لا يقدح بقيمة التعبير الأدبية مع أن اسمها معرفة لا نكرة كما يشترط جمهور النحاة[128].

وأما جر الاسمِ فهو فَصلٌ لتحقيق المخالفة بين صورِ الاسمِ الإعرابية الثلاث، فلما كان الرفع لاحقاً بالمبتدأ المجرد عن الاقترانِ بعاملٍ قبله، وكان النصب لاحقاً بالمفعولات وأشباهها المتعلّقة بالفعل ونحوه؛ لم يبقَ لحروف الجر إلا الجر، ولو اختلفت الأمور من أول الأمرِ لما كان في هذا المسلك شيء شاذٌ، بل إن ظاهرةَ الجر في الممنوع من الصرف تدل على سعيِ اللغة إلى تحقيق مبدأ المخالفة؛ لأن صورة النصب والجر

واحدة في الممنوع من الصرف، فكأن الجر هي التطور الثالثُ في أشكال إعرابِ الاسم، وقد طالَ كل الأسماء إلا ما بقي على أصله، فسمّي ممنوعاً من الصرف.

وثمة مسألةٌ جدلية قد لا يكون وراءها فائدة عملية، مفادها السؤال عن محدث المخالفة، أهو اللغة بذاتها أم الجماعة اللغوية، فعلى القول الأول تكون في اللغة قوانين خاصة تحميها، وإلا كيفَ اتّفق للعربِ جميعهم بدوهم وحضرهم الاتفاقُ على رفع الفاعل وجر المضاف إليه ونصب المفعول، و... إلخ، وعلى القول الثاني تكون الحاجة هي المحرك للمخالفة وتحقيق الفصل، ويكون التواصل بين الناطقين هو السبب في اطّراد الظاهرة.

وهذه المسألة لا سبيل إلى قطع القول فيها من غير اعتراض، فالحاصلُ هو ما نراه من مباينة بين الأساليب تؤدي إلى الدقّة في التواصل اللغوي.

فاللغةُ فيها أسرار تحركُها، تجعلُ منها نظاماً متباين الألوان، لكنها في غاية التّناسق، ولهذا لا ينبغي أن يسألَ عن كل لونٍ: لِم جاء هكذا؟ لأنه كسؤال المسرفين في العلل: لِم كانت أصابع يد الإنسان خمسة؟ لا أكثر، ولا أقلّ، ولِم كانتْ مختلفةً في الأطوال والقوة والأهمية والدلالة و... إلخ؟

إن هذه الأسئلةَ تُهملُ أن اليد على هذه الخلْقة هي من مدلول قوله تعالى: ﴿لقد خلقْنا الإنسان في أحسن تقويمٍ﴾ [سورة التين، الآية 4] وهكذا اللغةُ العربية، فهي في أحسن تقويمٍ، ولا مجالَ فيها إلا لتعليل التحويلات والطوارئ، لا الأوضاع الأُول التي تناسقتْ وفْقَ مبادئ تحقيق أمن اللبس بكل صوره، ومنها المخالفة والفرق.

وا أعلم؛؛؛

الهوامـش

(1) ينظَر: الزجاجي، الإيضاح في علل النحو، ص69.
(2) ينظَر: الملخ، نظرية التعليل في النحو العربي بين القدماء والمحدثين، ص99-100.
(3) الزجاجي، الإيضاح في علل النحو، ص69.
(4) ابن جني، الخصائص، ج 1، ص190.
(5) لهذا لم يؤكّد ابن جني إيمانَه بأن المتكلّم هو العامل، بل ازور عن هذا الطرح في سائر مواضع حديثه عن العامل في الخصائصوغيره.
(6) ينظر: الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، ج 1، ص176-185. والعكبري، التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين، ص333-340. وينظَر: المخزومي، مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو، ص285.
(7) سمى الزجاجي علّة الشبه علة قياسية، وعلة وجه الشبه علّة جدلية. ينظَر كتابه: الإيضاح في علل النحو، ص64-65.
(8) حفاظاً على هذا التصور أولَ النحاةُ ما ليس باسم معربٍ تالٍ لحرف جر بتقدير علامة الجر كما في الأسماء التي لحقها عارض منع من ظهور الكسرة نحو الاسم المقصور والاسم المنقوص، وبالحمل على المحل، كما في المبنيات من الأسماء، والمصادر المؤّولة أو الجمل من المركّبات.
(9) النهي والنفي من واد واحد. ينظر: السيوطي، الأشباه والنظائر في النحو، ج 2، ص360.
(10) ابن السراج، الأصول في النحو، ج 1، ص43.
(11) حتى حرف الجر الزائد، أجمع النحاةُ على أنه يضيفُ معنى إلى ما يدخل عليه.
(12) السهيلي، نتائج الفكر في النحو، ص74.
(13) ينظَر: السهيلي، المصدر نفسه، ص74.
(14) ينظر في نظرية الاختصاص: المرادي، الجنى الداني في حروف المعاني، ص25-28. وينظر في بسط نظرية اختصاص الحروف ما جمعه: السيوطي في كتابه، الأشباه والنظائر في النحو، ج 2، ص245-250.
(15) السيرافي، شرح كتاب سيبويه، ج 3، ص16.
(16) السهيلي، نتائج الفكر في النحو، ص123.
(17) ينظَر: الرماني، معاني الحروف، ص109.
(18) ينظَر: ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب عن كُتب الأعاريب، ج 1، ص138.
(19) ينظَر: ابن الطيب الفاسي، فيض نشر الانشراح من روض طي الاقتراح، ج 2، ص1057.
(20) ينظَر: المصدر السابق نفسه، ج 2، ص1057، 1062.
(21) ينظَر: الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، ج1، ص176-185. والعكبري، التبيين، ص333-340.
(22) العكبري، اللباب في علل البناء والإعراب، ج 1، ص211.
(23) ابن مالك، شرح التسهيل، ج 2، ص49.
(24) ينظَر: الملخ، نظرية التعليل في النحو العربي بين القدماء والمحدثين، ص150-152.
(25) عبد القادر المهيري، نظرات في التراث اللغوي العربي، ص56.
(26) ينظَر في أحوالها: ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب، ج 1، ص122- 131.
(27) ينظَر: ابن يعيش، شرح المفصل، ج 9، ص17-27. وأبو الفداء، الكُنّاش في النحو والصرف، ص380-385. و

الزجاجي، كتاب اللامات، ينظر الكتاب كاملاً. والهروي، كتاب اللامات، ينظَر الكتاب كاملاً.

(28) ينظَر: الهروي، كتاب الأزهية في علم الحروف، ص158-171. والمالقي، رصف المباني في شرح حروف المعاني، ص257-274.

(29) ينظر:المرادي، الجنى الداني، ص207-215. والهروي، كتاب الأزهية، ص32-50.

(30) ينظَر: العكبري، اللباب في علل البناء والإعراب، ج1، ص310-311.

(31) ينظَر: ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب، ج1، ص121-122.

(32) ينظَر: المبرد، المقتضب، ج 2، ص46.

(33) ينظَر: القفطي، إنباه الرواة على أنباه النحاة، ج 1، ص39. والبعلي، الفاخر في شرح جمل عبد القاهر، ج 1، ص5.

(34) لم يكن نُحاة العربية معنيين بقضية الأصل التاريخي الحقيقي للغة العربية؛ إذ غاب عليهم عدم الالتفات إلى أصولها السامية، ولو فعلوا ذلك لجاؤوا بشيء لافت، ولا سيما في التعليل القائم على تتبع التطور التاريخي للعربية في الأبنية والتراكيب والعلامات الإعرابية.

(35) الشلَوبين، شرح المقدمة الجزولية الكبير، ج 2، ص463.

(36) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل في شرح التسهيل، ج1، ص39.

(37) المصدر نفسه، ج 1، ص39.

(38) ينظَر: السيوطي، الأشباه والنظائر في النحو، ج 2، ص78.

(39) الخضري، حاشية الخُضري على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ج 1، ص37.

(40) ينظَر: عباس حسن، اللغة والنحو بين القديم والحديث، ص156.

(41) محمد عيد، النحو المصفّى، ص227.

(42) ينظَر ما نقله عنه: الواسطي، شرح اللُمع في النحو، ص164.

(43) المالقي، رصف المباني، ص118.

(44) ينظَر: ابن هشام الأنصاري، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ج 1، ص291-292 من حاشية المحقّق. وينظر في قبول علل الشبه لا الأصل النظري لـ"إن وأخواتها" ما كتبه: إبراهيم، النحو العربي، ج 1، ص172.

(45) ينظَر: ابن يعيش، شرح المفصل، ج 8، ص54. والرضي الأستراباذي، شرح الرضي على الكافية، ج 4، ص330. وهو موافق في مصطلح "الحروف المشبهة بالفعل" لصاحب الأصل المشروح، وهو ابن الحاجب. وأبو الفداء، الكُناش في النحو والصرف، ص339، إذا سمى الباب: "ذكر الحروف المشبهة بالفعل". والبعلي، الفاخر في شرح جمل عبد القاهر، ج 2، ص408. والسيوطي، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، ج 1، 425.

(46) ينظَر: مغالسة، النحو الشافي الشامل، ص293.

(47) ينظَر: المرادي، الجنى الداني، ص582.

(48) الرماني، معاني الحروف، ص125.

(49) الشلَوبين، شرح المقدمة الجزولية الكبير، ج 2، ص807.

(50) ينظَر: محمد الخضر حسين الجزائري (التونسي الأصل)، القياس في اللغة العربية، ص91، 121.

(51) سيبويه، الكتاب، ج 3، ص261.

(52) السيرافي، شرح كتاب سيبويه، ج 2، ص463.

(53) ينظَر: الرماني، معاني الحروف، ص110.

(54) ينظَر: الصيمري، التبصرة والتذكرة، ج 1، ص203.

(55) ينظر: ابن بابشاذ، شرح المقدمة المحسبة، ج 1، ص217.

(56) الأنباري، أسرار العربية، ص148.

(57) ينظر: العكبري، التبيين، ص334.

(58) السخاوي، المفضل في شرح المفصل (باب الحروف) ص148.

(59) ابن مالك، شرح التسهيل، ج 2، ص8.

(60) ينظَر: الشلَوبين، شرح المقدمة الجزولية الكبير، ج 2، ص784.

(61) ابن بابشاذ، شرح المقدمة المحسبة، ج 1، ص271.

(62) ينظَر: السيوطي، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، ج 2، ص436. وهذا الحذفُ في حقيقته الصوتية تقصير صوتي.

(63) الأعلم الشنْتَمري، المخترع في إذاعة سرائر النحو، ص129.

(64) ينظَر كتابه: شرح الرضي على الكافية، ج 4، ص330.

(65) ينظَر: ابن منظور، لسان العرب، مادة (لات).

(66) الواسطي، شرح اللُمع في النحو، ص47.

(67) الصيمري، التبصرة والتذكرة، ج 1، ص203.

(68) ينظَر: الأنباري، أسرار العربية، ص148. والعكبري، اللباب في علل البناء والإعراب، ج1، ص208. والشلَوبين، شرح المقدمة الجزولية الكبير، ج 2، ص783.

(69) الجرجاني، المقتصد في شرح الإيضاح، ج 1، ص443.

(70) ينظر: الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، ج1، ص178.

(71) ينظَر: المرادي، الجنى الداني، ص400-402.

(72) ينظَر: السيوطي، الأشباه والنظائر في النحو، ج 2، ص265.

(73) ينظَر: ابن مالك، شرح التسهيل، ج 2، ص8.

(74) المصدر السابق نفسه، ج 2، ص8.

(75) ينظَر: الرماني، معاني الحروف، ص110. وابن بابشاذ، شرح المقدمة المحسبة، ج 1، ص217. وابن يعيش، شرح المفصل، ج 1، ص102. والسخاوي، المفضل في شرح المفصل، باب الحروف، 148.

(76) ينظر: الأنباري، أسرار العربية، ص149.
(77) ينظر: ابن هشام الأنصاري، أوضح المسالك، ج1، ص22.
(78) ينظر: ابن بابشاذ، شرح المقدمة المحسبة، ج 1، ص217. والأنباري، أسرار العربية، ص148. والعكبري، التبيين، ص334.
(79) ينظر: ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب، ج 2، ص344.
(80) الرضي الأستراباذي، شرح الرضي على الكافية، ج 4، ص331.
(81) المصدر السابق نفسه، ج 2، ص344.
(82) ينظر: ابن منظور، لسان العرب، مادة (لات).
(83) ينظر: الرماني، معاني الحروف، ص110. والواسطي، شرح اللُمع في النحو، ص47. وابن بابشاذ، شرح المقدمة المحسبة، ج 1، ص217. وابن الخشّاب، المرتجل، ص169. والأنباري، أسرار العربية، ص148.
(84) ابن يعيش، شرح المفصل، ج 8، ص7.
(85) قباوة، مشكلة العامل النحوي، ص148.
(86) الشلَوبين: شرح المقدمة الجزولية الكبير، ج 1، ص282.
(87) نقلاً عن السيوطي في كتابه: الأشباه والنظائر في النحو، ج 2، ص248.
(88) ينظر: الهلالي، نظرية الحروف العاملة ومبناها وطبيعة استعمالها القرآني بلاغياً، ص5- 6.
(89) ينظر: أوزون، جناية سيبويه: الرفض التام لما في النحو من أوهام، ص33.
(90) المهيري، نظرات في التراث اللغوي العربي، ص59.
(91) الحديثي، الركني في تقوية الكلام النحوي، نسخة مصورة في مكتبتي عن الأصل المخطوط الموجود في المكتبة السليمانية في تركيا برقم 4056، ج 1، صورة رقم 186.
(92) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، ج 4، ص254.
(93) المبرد، المقتضب، ج 4، ص190.
(94) ينظر: الحديثي، الركني في تقوية الكلام النحوي، نسخة مخطوطة مصورة، ج1، صورة 187.
(95) المصدر السابق نفسه والصفحة نفسها.
(96) ينظر: السخاوي، المفضل في شرح المفصل، قسم الحروف، ص200. وينظر في بسط رأي الفراء: مهدي المخزومي، مدرسة الكوفة، ص285-286.
(97) المصدر السابق نفسه، ص202.
(98) ينظر: ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب، ج1، ص191-192، 287-288، 290-291.
(99) ينظر: السخاوي، المفضل في شرح المفصل، قسم الحروف، ص148-149. وابن مالك، شرح التسهيل، ج 2، ص8.
(100) ابن مالك، شرح التسهيل، ج 2، ص8.
(101) العكبري، شرح اللمع، ج 1، ص62.
(102) المصدر السابق نفسه، والصفحة نفسها.
(103) ينظَر: السيد، مدرسة البصرة، ص182.
(104) ينظَر: الحديثي، الركني في تقوية الكلام النحوي، نسخة مخطوطة مصورة، ج 1، رقم الصورة 187. ورشيد بلحبيب، ضوابط التقديم وحفظ المراتب في النحو العربي، ص69-70.
(105) ينظَر: السيوطي، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، ج 1، ص431.
(106) ينظَر: السيرافي، شرح كتاب سيبويه، ج 3، ص15.
(107) ينظَر: الدينَوري، ثمار الصناعة في العربية، ص34.
(108) ينظَر: ابن الخشّاب، المرتجل، ص177. وابن الطيب الفاسي، فيض نشر الانشراح من روض طي الاقتراح، ج2، ص871.
(109) بركات، النحو العربي، ج 1، ص270.
(110) ينظَر: ابن مالك، شرح التسهيل، ج 2، ص53-54.
(111) ابن يعيش، شرح المفصل، ج 7، ص13. وينظَر في بسط آراء النحاة في علل إعرابِ الفعل المضارع: المهيري، نظرات في التراث اللغوي العربي، ص65-82.
(112) المصدر السابق نفسه، ج 7، ص15.
(113) المصدر السابق نفسه، والصفحة نفسها.
(114) ينظَر في كلام النحويين في هذه المسألة واختلافاتهم: العكبري، اللباب في علل البناء والإعراب، ج 1، ص253-254. وابن الحاجب، الإيضاح في شرح المفصل، ج 2، ص164-165. وابن عصفور، شرح جمل الزجاجي، ج 1، ص298. وابن مالك، شرح التسهيل، ج 2، ص39-40.
(115) ينظَر: ابن يعيش، شرح المفصل، ج 7، ص41.
(116) ينظَر: الواسطي، شرح اللُمع في النحو، ص164.
(117) من الغريب اللافت أن أبا البقاء العكبري حمل (أن) المخفّفة على حذف النون تخفيفا من (يكُن) نحو: "لم يك" مع أن المحمول عليه على غير قياس، بل هو من الشاذّ، لكنّه كان يبحث عن أدنى ملابسة بين (أن) المخففة وغيرها من الأفعال ليحقّق بينهما الشبه، وإن كان شبها عارضاً. ينظر: العكبري، التبيين، ص334.
(118) ينظَر: الرضي الأستراباذي، شرح الرضي على الكافية، ج 4، ص32.
(119) ينظَر: الرماني، معاني الحروف، ص100-101. والوراق، علل النحو، ص279. وابن يعيش، شرح المفصل، ج 7، ص40-41.
(120) ينظَر: الأنباري، أسرار العربية، ص336.
(121) ينظَر: الواسطي، شرح اللُمع في النحو، ص171.
(122) ينظَر: الوراق، علل النحو، ص279-280.
(123) ينظَر: ابن يعيش، شرح المفصل، ج 8، ص148.
(124) ابن يعيش، شرح المفصل، ج 7، ص144.

(125) لم يعن نحاةُ العربية بالتأصيل التاريخي لتراكيب العربية؛ فتقعيد العربية على أنها مقطع أدى إلى إهمال البحث في أصولها التاريخي، وإن كان ساعدهم على ضبط الوصف؛ ذلك أنهم نظروا إلى اللغة على أنها في الطور الذي جاء به القرآن الكريم كاملة لا تحتاج تأصيلاً تاريخياً.

(126) المبرد، المقتضب، ج 4، ص188.

(127) السيرافي، شرح كتاب سيبويه، ج 1، ص324.

(128) ينظَر في موقف النحاة من هذا الاستعمال: بركات، النحو العربي، ج 1، ص415-416.

المصادر والمراجع

الأعلم الشنْتَمري، يوسف بن سليمان (ت 476هـ/1083م) المخترع في إذاعة سرائر النحو، تحقيق: حسن محمود هنداوي، 2006م، ط1، كنوز إشبيليا، السعودية.

أوزون، زكريا، جناية سيبويه: الرفض التام لما في النحو من أوهام، دار رياض الريس للكتب والنشر.

ابن بابشاذ، طاهر بن أحمد (ت 469هـ/1076م) شرح المقدمة المحسبة، تحقيق: خالد عبد الكريم، 1976م، الكويت.

بركات، إبراهيم إبراهيم، 2007م، النحو العربي، ط1، دار النشر للجامعات، مصر.

أبو البركات الأنباري، كمال الدين عبد الرحمن بن محمد (ت 577هـ/1181م) أسرار العربية، تحقيق: محمد بهجة البيطار، مطبوعات المجمع العلمي العربي بدمشق.

أبو البركات الأنباري، كمال الدين عبد الرحمن بن محمد (ت577هـ/1181م) الإنصاف في مسائل الخلاف، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، 1987م، المكتبة العصرية، بيروت.

البعلي، محمد بن أبي الفتح (ت709هـ/1309م) الفاخر في شرح جمل عبد القاهر، تحقيق: ممدوح محمد خسارة، ط1، منشورات المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 2002م.

الجزائري، محمد الخضر حسين، 1986م، (التونسي الأصل)، القياس في اللغة العربية، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر.

ابن جني، أبو الفتح عثمان (ت 392هـ/1002م) الخصائص، تحقيق: محمد علي النجار، 1990م، ط4، دار الشؤون الثقافية العامة والهيئة المصرية العامة للكتاب، بغداد.

ابن الحاجب، جمال الدين عثمان بن عمر (ت 646هش/1248م) الإيضاح في شرح المفصل، تحقيق: إبراهيم محمد عبد ا ، 2005م، ط1، دار سعد الدين، دمشق.

الحديثي، ركن الدين علي بن أبي بكر الحديثي، الركني في تقوية الكلام النحوي، نسخة مصورة في مكتبتي عن الأصل المخطوط الموجود في المكتبة السليمانية في تركيا برقم 4056.

أبو حيان الأندلسي، أثير الدين محمد بن يوسف (ت 745هـ/1344م) التذييل والتكميل في شرح التسهيل، تحقيق: حسن هنداوي، 1997م، ط1، دار القلم، دمشق.

ابن الخشّاب، عبد ا بن أحمد (ت567هـ/1172م) المرتجل، تحقيق: علي حيدر، 1972م، دمشق.

الخضري، محمد الشافعي (ت1288هـ/1871م) حاشية الخُضري على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ضبط وتشكيل وتصحيح: يوسف الشيخ محمد البقاعي، 1995م، ط1، دار الفكر، بيروت.

الدينَوري، هبة ا الحسين بن موسى، ثمار الصناعة في علم العربية، تحقيق: حنّا حداد، 1994م، ط1، منشورات وزارة الثقافة، الأردن.

رشيد بلحبيب، 1998م، ضوابط التقديم وحفظ المراتب في النحو العربي، ط1، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة محمد الأول، المغرب.

الرضي الأستراباذي، محمد بن الحسن (ت688هـ/1289م) شرح الرضي على الكافية، تحقيق: يوسف حسن عمر، 1978م، منشورات جامعة قاريونس، ليبيا.

الرماني، علي بن عيسى (384هـ/994م) معاني الحروف، تحقيق: عبد الفتاح إسماعيل شلبي، 1984م، ط3، دار الشروق، السعودية.

الزجاجي، عبد الرحمن بن إسحاق (ت 337هـ/948م) الإيضاح في علل النحو، تحقيق: مازن المبارك، 1973م، ط2، دار النفائس، بيروت.

الزجاجي، عبد الرحمن بن إسحق (ت337هـ/948م) كتاب اللامات، تحقيق: مازن المبارك، 1985م، ط2، دار الفكر، دمشق.

السخاوي، علم الدين علي بن محمد (ت 643هـ/1245م) المفضل في شرح المفصل (باب الحروف) تحقيق: يوسف الحشكي، 2002م، منشورات وزارة الثقافة، الأردن.

ابن السراج، محمد بن سهل (ت 316هـ/ 928م) الأصول في النحو، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، 1996م، ط3، مؤسسة الرسالة، بيروت.

السهيلي، عبد الرحمن بن عبد ا (ت581هـ/1185م) نتائج الفكر في النحو، تحقيق: محمد البنا، 1984م، ط2، دار الاعتصام، القاهرة.

سيبويه، عمرو بن عثمان (ت180هـ/796م) الكتاب، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، 1979م، ط 2، الهيئة المصرية العامة

للكتاب، القاهرة.
السيرافي، أبو سعيد الحسن بن يوسف (ت368هـ/978م) شرح كتاب سيبويه، تحقيق: أحمد حسن مهدلي وعلي سيد علي، 2008م، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت.
السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر (ت 911هـ/1505م) الأشباه والنظائر في النحو، تحقيق: عبد العال سالم مكرم، 1985م، ط1، مؤسسة الرسالة، بيروت.
السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر (ت911هـ/1505م) همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق: أحمد شمس الدين، 1998م، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت.
الشلوبين، عمر بن محمد (ت 654هـ/1256م) شرح المقدمة الجزولية الكبير، تحقيق: تركي العتيبي، 1994م، ط2، مؤسسة الرسالة، بيروت.
الصيمري، عبد ا ، بن علي، التبصرة والتذكرة، تحقيق: فتحي أحمد مصطفى، 1982م، ط1، منشورات جامعة أم القرى، مكّة المكرمة.
ابن الطيب الفاسي، أبو عبد ا محمد (ت 1170هـ/1757م) فيض نشر الانشراح من روض طي الاقتراح، تحقيق: محمود يوسف فجال، 2000م، ط1، دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث، دبي.
عباس حسن، 1971م، اللغة والنحو بين القديم والحديث، ط2، دار المعارف، مصر.
عبد الرحمن السيد، 1968م، مدرسة البصرة: نشأتها وتطورها، ط1، دار المعارف، مصر.
عبد القادر المهيري، 1993م، نظرات في التراث اللغوي العربي، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت.
ابن عصفور، علي بن مؤمن (ت669هـ/1270م) شرح جمل الزجاجي، قدم له: فواز الشعار، 1998م، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت.
العكبري، أبو البقاء عبد ا بن الحسين (ت616هـ/1219م) اللباب في علل البناء والإعراب، تحقيق: غازي مختار طليمات، 1995م، ط1، مطبوعات مركز جمعة الماجد للثقافة والتراث، دبي.
العكبري، أبو البقاء عبد ا بن الحسين (ت616هـ/1219م) التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين، تحقيق: عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، 1986م، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت.
أبو الفداء، الملك المؤيد عماد الدين إسماعيل بن علي (ت732هـ/1332م) الكُنّاش في النحو والصرف، تحقيق: علي الكبيسي وصبري إبراهيم، 1993م، منشورات جامعة قطر، الدوحة.
قباوة، فخر الدين، 2003م، مشكلة العامل النحوي، ط 1، دار الفكر، دمشق.
القفطي، علي بن يوسف (ت624هـ/1226م) إنباه الرواة على أنباه النحاة، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، 1986م، ط1، دار الفكر العربي ومؤسسة الكتب الثقافية، بيروت.
المالقي، أحمد بن عبد النور (ت702هـ/1303م) رصف المباني في شرح حروف المعاني، تحقيق: أحمد محمد الخراط، 1975م، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق.
ابن مالك، جمال الدين محمد بن عبد ا (ت 672هـ/1273م) شرح التسهيل، تحقيق: عبد الرحمن السيد، ومحمد بدوي المختون، 1990م، ط1، دار هجر للطباعة والنشر، مصر.
المبرد، محمد بن يزيد (ت 286هـ/899م) المقتضب، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، 1963، عالم الكتب، بيروت.
محمد عيد، 2005م، النحو المصفّى، ط1 لدار عالم الكتب، القاهرة.
مغالسة، محمود حسني، 2007م، النحو الشافي الشامل، ط 1، دار المسيرة، عمان.
المرادي، الحسن بن أم قاسم (ت749هـ/1348م) الجنى الداني في حروف المعاني، تحقيق: فخر الدين قباوة ومحمد نديم فاضل، 1992م، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت.
ابن منظور، جمال الدين محمد بن مكرم (711هـ/1311م) لسان العرب.
الملخ، حسن خميس، 2000م، نظرية التعليل في النحو العربي بين القدماء والمحدثين، ط1، دار الشروق، الأردن.
مهدي المخزومي، مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو، ط 2، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، مصر، 1958م.
هادي عطية مطر الهلالي، نظرية الحروف العاملة ومبناها وطبيعة استعمالها القرآني بلاغياً، ط 1، عالم الكتب، بيروت، 1986م.
الهروي، علي بن محمد (ت415هـ/1024م) كتاب الأزهية في علم الحروف، تحقيق: عبد المعين الملّوحي، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، 1971م.
الهروي، علي بن محمد (ت415هـ/1024م) كتاب اللامات، تحقيق: يحيى علوان البلداوي، ط 1، مكتبة الفلاح، الكويت.
ابن هشام الأنصاري، جمال الدين عبد ا بن يوسف (ت 761هـ/1360م) مغني اللبيب عن كُتب الأعاريب، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، 1987م، المكتبة العصرية، بيروت.
ابن هشام الأنصاري، جمال الدين محمد بن يوسف (ت761هـ/1360م) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، 2002م، المكتبة العصرية، بيروت.
الواسطي، القاسم بن محمد بن مباشر، شرح اللُمع في النحو، تحقيق: رجب عثمان محمد، 2000م، ط1، مكتبة الخانجي، القاهرة.

An Account on the Function of Specific Particles (Resemblance vs. Conjugation)

*Hassan El-Malkh**

ABSTRACT

This research claims that some of the grammatical reasons are fallible explanations whose authenticity can be reviewed. Explaining the function of Noun or verb-specific particles, for instance, in light of the governance theory is an incomplete definition. Therefore, explaining specificity of some governing agents, on the other hand, such as (Inna and its sisters – إن وأخواتها) as verbally and semantically resembling past-tense-verb is inaccurate. This research has suggested a more precise explanation, as proposed by some grammarians: the linguistic differentiation, that marks conjugations of the noun, present tense (imperfect tense), or nominal sentences. Conjugation, therefore, substitutes specificity; and differentiation, analogously, substitutes resemblance. As discussed through this research, it is proven native that conjugation through disparity is a consistent didactic justification, which redeems Arabic syntax and its learners from overstating explanations, redundant evaluation, and weak analogy.

Keywords: Arabic Grammar, Governance Theory, Explanation.

* Department of Arabic Language, Faculty of Arts and Sciences, Qatar University, Qatar. Received on 19/3/2009 and Accepted for Publication on 13/1/2020.